بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة جرش

كلية الاقتصاد و العلوم الادارية

قسم المحاسبة

رسالة ماجستير بعنوان:

دور محاسبة المسؤولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك

-دراسة ميدانية في البنوك العاملة في الأردن-

The Role of Responsibility Accounting in Reducing the Creative Accounting Practice in Banks

- A Field Study in Banks Working in Jordan -

اعداد

محمد محمود محمد بني هاني

إشراف الأستاذ الدكتور

إبراهيم حسين فتوح

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

2013

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ
الْوَرِيدِ{16} إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ{17}
مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ)

سورة ق (15-18)

جامعة جرش

التفويض

أنا الطالب محمد محمود محمد بني هاني أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي " دور محاسبة المسؤولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك – دراسة ميدانية في البنوك العاملة في الأردن –"

للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الاشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: ....

التاريخ:......................

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وهي بعنوان: " **دور محاسبة المسؤولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك –دراسة ميدانية في البنوك العاملة في الأردن–**"، وأجيزت بتاريخ: 20 / 06 / 2013 م.

أعضاء لجنة المناقشة:	**التوقيع:**
1- الأستاذ الدكتور إبراهيم حسين فتوح / مشرفاً ورئيساً	....
2- الدكتورة عبير فايز الخوري / عضواً خارجيا	....
3- الدكتور طلال سليمان جريره / عضواً	....
4- الدكتور جمال حسن العفيف / عضواً	....

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك..ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة..ونصح الأمة..إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

ثم إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار..إلى من علمني العطاء بدون انتظار..إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. والدي الغالي أطال الله في عمره

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها و من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه..أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

بكل الحب.. إلى رفيقة دربي

إلى من سارت معي نحو الحلم ..خطوة بخطوة

بذرناه معا..و حصدناه معا..و سنبقى معا.. بإذن الله

إلى فلذات كبدي.. اولادي راشد و محمود

إلى سندي و قوتي و توأم روحي اخي العزيز إلى أزهار حياتي وأغلى ما لدي اخواتي العزيزات

إلى الاصدقاء و الزملاء

والى من احمل لهم محبة في قلبي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

إن الشكر لله كثيرا على فضله وتوفيقه لي بانجاز هذا العمل، ولا يسعني في هذا المقام إلا ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور إبراهيم فتوح الذي اشرف على إعداد هذه الدراسة وعلى نبله وكرم أخلاقه، وعلى ما قدمه من توجيه ونصح ومتابعة مستمرة أثناء إعداد هذه الدراسة حتى خرجت الى حيز الوجود.

كما أتوجه بجزيل الشكر الى الدكاترة الكرام على تشريفهم لي بقبول مناقشة هذه الدراسة.

والشكر والتقدير الى شموع المعرفة أساتذة جامعة جرش على ما قدموه لي من نصح وإرشاد.

قائمة المحتويات

فهرس الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملحقات

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مقومات محاسبة المسؤولية المتمثلة (الهيكل التنظيمي المعد وفقا للأسس العلمية، نظام المعلومات المحاسبي، نظام معياري يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية، نظام لتقارير الأداء، نظام فعال للحوافز) في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية في البنوك الأردنية. حيث تمثل المتغير التابع بالمحاسبة الإبداعية، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بمقومات محاسبة المسؤولية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع (83) استبانة على المديرين ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين في البنوك الأردنية. وتم اختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية وهي: اختبار كرونباخ ألفا والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) للعينة الواحدة واختبار تحليل التباين الأحادي. وتوصلت الدراسة إلى أن كل من المقومات التالية (الهيكل التنظيمي المعد وفقا للأسس العلمية، نظام المعلومات المحاسبي، نظام لتقارير الأداء، نظام فعال للحوافز) تحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية في البنوك الأردنية بشكل عالي، بينما المقوم (نظام معياري يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية) يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية في البنوك الأردنية بشكل متوسط. وأوصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها توعية المجتمع وأصحاب المصالح بموضوعي محاسبة المسؤولية والمحاسبة الإبداعية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة المسؤولية، المحاسبة الابداعية، البنوك الأردنية.

Abstract

This study aimed to identify the role of the standers of responsibility accounting (organizational structure prepared in accordance with the principles of scientific information system of accounting, modular system is based on standard costing and planning budgets, system performance reports, an effective system of incentives) to reduce the practice of creative accounting in Jordanian banks. Where the dependent variable is creative accounting, while independent variables was viable accounting responsibility. To achieve the objectives of the study were distributed (83) identify manager and heads of departments and staff working in Jordanian banks. Hypotheses were tested by using a combination of statistical techniques, namely: Cronbach's alpha test and averages and standard deviations and One Sample T- Test. The study found that all of the following standers of responsibility accounting (organizational structure prepared in accordance with the principles of scientific information system of accounting, a system of performance reports, an effective system of incentives) are limit the exercise of creative accounting in Jordanian banks on high level, while the stander (modular system is based on standard costing and planning budgets) limits the practice of creative accounting in Jordanian banks on average level. The study recommended a set of recommendations of the most important community awareness and stakeholders themes of responsibility and accounting creative accounting.

Key words: Responsibility Accounting, Creative Accounting, Jordanian Banks.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة وأسئلة الدراسة

1-3 أهمية الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 تنظيم الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

1-1 المقدمة

أدى اتساع وكبر حجم المشروعات إلى تعاظم دور المدراء وزيادة المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، الأمر الذي جعل من الصعب على رئيس مجلس إدارة الشركة أو مديرها العام القيام باتخاذ جميع القرارات الإدارية الضرورية لإدارة الشركة. ونتيجة لذلك اصبح تطبيق اللامركزية في المؤسسات أمراً ضرورياً، وذلك عن طريق تفويض السلطات للمستويات الإدارية الأدنى وتحديد مسؤولياتها، بحيث يعتبر كل مدير في هذه الحالة مسؤولاً عن أداء قسم أو مركز، وفي نفس الوقت يكون له الحرية في اتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بالقسم أو الإدارة المسؤول عنها، وتبرز هنا أهمية الموازنات التخطيطية بتسهيل تطبيق محاسبة المسؤولية عن طريق ربطها بمراكز المسؤولية والتنظيم الإداري للشركة، وكذلك اعداد تقارير الأداء المرتبطة بالتنظيم الإداري للشركة ومراكز المسؤولية فيها (الفضل وشعبان، 2003)

ومن أجل زيادة فاعلية الدور الذي يقوم به النظام المحاسبي في مجال التخطيط والرقابة والمتابعة، بدأت تبرز أهمية وجود ضوابط للمحاسبة عن المسؤولية كأسلوب يهدف إلى الرقابة وتقييم الأداء، عن طريق تحديد مسؤولية العاملين في الوحدة الاقتصادية، بمستوياتهم الإدارية المختلفة عن الأداء الفعلي وما ترتب عليه من نتائج مقارنة بالأداء المخطط (كلّاب، 2008).

إلا أن تضارب المصالح ما بين الأطراف المختلفة سواء أكانت داخلية متمثلة في الإدارة أو خارجية متمثلة في حملة الاسهم والمستثمرين أدى إلى ظهور المحاسبة الابداعية (Diana and

(Madalina, 2009) ، والتي هي "عملية تحويل الحسابات مما هي عليه فعلا، إلى ما يرغب معدو هذه الحسابات ان تكون عليه" (Ghosh, 2010, p.2).

وفي الأردن فقد لوحظ ممارسة هذا النوع من المحاسبة لخدمة الأهداف الخاصة من أطراف المصالح، وهذا سيظهر نتائج غير حقيقية حول صحة ودقة الحسابات، أما في البنوك الأردنية فإنها تشكل جزءاً هاما من الناتج القومي الإجمالي وبالتالي كان لا بد من البحث في هذا القطاع الهام.

وعليه جاءت هذه الدراسة للوقوف على دور محاسبة المسؤولية كأسلوب تؤثر إيجابيا على أداء البنوك في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتؤثر سلبيا على أداء في البنوك الأردنية.

1-2 مشكلة وأسئلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في ما إذا كانت البنوك الأردنية محاسبة المسؤولية تحد من ممارسة المحاسبة الابداعية مما يؤدي إلى إظهار بيانات مالية تتفق مع المعيار الدولي رقم (1) المتعلق بالإفصاح حول صحة البيانات المالية وعليه يمكن عرض هذه المشكلة من خلال طرح السؤال التالي:

السؤال الأول: هل لمحاسبة المسؤولية دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك الأردنية؟

ويمكن الاجابة عن هذا السؤال من خلال الاجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل للهيكل التنظيمي المعد وفقا للأسس العلمية للبنوك الأردنية دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟
2. هل لنظام معلومات محاسبي للبنوك الأردنية في دور الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

3. هل وجود لنظام معياري يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية للبنوك الأردنية دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

4. هل وجود نظام فعال لتقارير الأداء الدورية للبنوك الأردنية دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

5. هل لنظام فعال للحوافز في البنوك الأردنية تدور دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

1-3 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعي محاسبة المسؤولية ومحاسبة الإبداعية، حيث تعتبر محاسبة المسؤولية أحد الأساليب التي تفيد الشركات في تحسن أدائها في حين تعتبر المحاسبة الابداعية من أحد الأساليب التي تعود بالضرر على الشركة ويجب مكافحتها. حيث تسعى هذه الدراسة إلى معرفة دور محاسبة المسؤولية في هذه البنوك في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية. حيث تعتبر البنوك من أهم القطاعات الحيوية في الأردن، وبالتالي فإن ممارسة المحاسبية الابداعية قد يؤدي بشكل كبير إلى تشويه القوائم المالية من جهة وبالضرر على كافة اصحاب المصالح من جهة أخرى. ولهذا فإن أهمية هذه الدراسة هي معرفة دور العوامل الايجابية على أداء البنوك وهي محاسبة المسؤولية في الحد من أحد العوامل السلبية على أداء البنوك وهي المحاسبة الابداعية.

1-4 أهداف الدراسة

لقد تولدت المحاسبة الابداعية من أجل تحقيق بعض المصالح الخاصة من قبل بعض الأفراد الذين وضعوا مصالحهم الخاصة قبل مصلحة المنشأة التي يعملون فيها كالحفاظ على مستويات ربح محددة أو تعظيم الأرباح من أجل زيادة المكافآت، في حين جاءت محاسبة المسؤولية

كأسلوب لتقييم أداء الأقسام والفروع ومقارنة بين ما هو مخطط وما هو فعلي، ومن هنا فإن هذه الدراسة تهدف إلى ما يلي:

1. معرفة ما إذا كان لمحاسبة المسؤولية دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك الأردنية. ويتفرع عنه الأهداف الفرعية التالية:

أ- معرفة ما إذا كان الهيكل التنظيمي المعد وفقا للأسس العلمية للبنوك الأردنية له دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ب- معرفة ما إذا كان نظام المعلومات المحاسبي للبنوك الأردنية له دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

ت- معرفة ما إذا كان هناك نظام معياري يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية للبنوك الأردنية له دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ث- معرفة ما إذا كان هناك نظام فعال لتقارير الأداء الدورية للبنوك الأردنية له دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ج- معرفة ما إذا كان هناك نظام فعال للحوافز للبنوك الأردنية دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

1-5 فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة بما يلي:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور محاسبة المسؤولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك الأردنية.

ويتفرع عنه الفرضيات الفرعية التالية:

1. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور هيكل التنظيمي معد وفقا للأسس العلمية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
2. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور نظام المعلومات المحاسبي للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية
3. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور نظام معياري يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
4. الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور نظام تقارير الأداء الدورية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
5. الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية دور لنظام الحوافز في البنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

6-1 التعريفات الإجرائية:

1- المحاسبة الابداعية: عملية تحويل الحسابات مما هي عليه فعلا إلى ما يرغب معدو هذه الحسابات ان تكون عليه (Ghosh, 2010)، وهي تمثل المتغير التابع

2- محاسبة المسؤولية: النظام الذي يقيس ويقارن بين المخطط له (الموازنة التخطيطية) وبين المنفذ فعليا(النتائج الفعلية)، وهي تمثل المتغير المستقل. يمكن أن تقاس محاسبة المسؤولية من خلال المقومات الأساسية لمحاسبة المسؤولية وهي كما يلي (الحوري، 2011):

1. الهيكل التنظيمي للبنوك الأردنية
2. نظام المعلومات المحاسبي للبنوك الأردنية
3. نظام معياري يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية للبنوك الأردنية

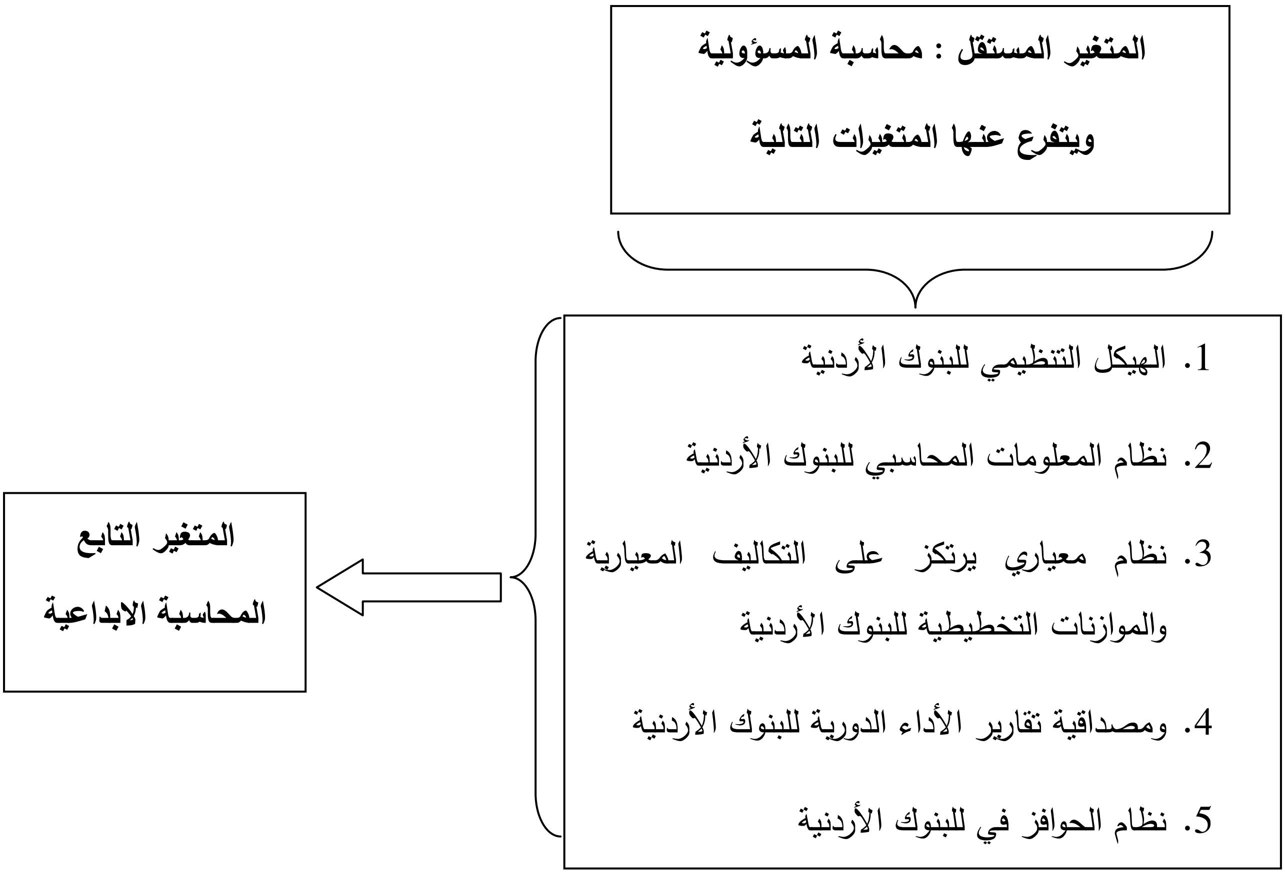
4. مصداقية تقارير الأداء الدورية للبنوك الأردنية

5. نظام الحوافز في للبنوك الأردنية

يمكن تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمستقل من خلال نموذج الدراسة التالي:

الشكل 1-1

نموذج الدراسة



حيث يمثل الشكل السابق العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بأبعاد محاسبة المسؤولية والمتغير التابع المتمثل بالمحاسبة الابداعية

7-1 تنظيم الدراسة:

سوف تتضمن هذه الدراسة على ستة فصول على التالي:

الفصل الأول: يتضمن الإطار العام للدراسة ويشمل مشكلة وأسئلة الدراسة وأهمية وأهداف الدراسة وفرضياتها.

الفصل الثاني: وبناقش الخلفية النظرية للدراسة حيث يشمل علة مبحثين هما المحاسبة الابداعية ومحاسبة المسؤولية.

الفصل الثالث: يتضمن الدراسات السابقة التي تتصف بالملائمة مع الدراسة الحالية واستعراض ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الفصل الرابع: يتضمن منهجية الدراسة لتحقيق أهداف الدراسة من خلال استعراض أداة الدراسة وطبيعتها، كما سيتم استعراض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

الفصل الخامس: سيتم عرض الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الإستبانة والتحليل الإحصائي واختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل السادس: ويتضمن النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: محاسبة المسؤولية

2-1-1 مفهوم محاسبة المسؤولية

2-1-2 أنواع مراكز المسؤولية

2-1-3 مزايا تطبيق محاسبة المسؤولية

2-1-4 أهداف محاسبة المسؤولية

2-1-5 فروض محاسبة المسؤولية

2-1-6 مقومات نظام محاسبة المسؤولية

المبحث الثاني: المحاسبة الابداعية

2-2-1 نشأت المحاسبة الإبداعية وأسباب نشوئها

2-2-2 مفهوم المحاسبة الإبداعية

2-2-3 دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية

2-2-4 آليات وأساليب المحاسبة الابداعية

2-2-5 مؤشرات ممارسة المحاسبة الإبداعية

2-2-6 طرق الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: محاسبة المسؤولية

تمهيد

سيناقش هذا المبحث مفهوم وأهداف وفروض ومقومات محاسبة المسؤولية، كما سيناقش أنواع مراكز المسؤولية ومزايا تطبيق محاسبة المسؤولية.

2-2-1 مفهوم محاسبة المسؤولية

أدى تضخم حجم الشركات وتوسع وتنوع أعمالها إلى ظهور مشكلة تتمثل بزيادة وتنوع القرارات التي تتخذها هذه الشركات. ولحل هذه المشكلة بدأت إدارة الشركات تفويض سلطة اتخاذ القرارات

وبعض الصلاحيات إلى رؤساء الأقسام الإدارية لتمكينهم من أداء المهام الموكلة بهم (الرجبي، 2004، ص 326)، وتتطلب عملية التفو يض هذه إتباع مبدأ لامركزية الإدارة أي تقسيم الوحدة الاقتصادية إلى أقسام وإدارات بحيث تتفق مع الهيكل التنظيمي السائد فيها (ميدة، 2003، ص 323). ومن أجل تقييم أداء مدراء الأقسام وتحقيق الرقابة عليهم ظهر ما يعرف بمحاسبة المسؤولية. حيث ظهرت العديد من التعريفات حول محاسبة المسؤولية ومنها:

- حيث عرف ميدة محاسبة المسؤولية بأنها "أسلوب إداري محاسبي يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي لتحقيق رقابة فعالة على الأداء، عن طريق الربط مباشرة بين التقارير

المحاسبية من جهة، وبين الأشخاص المسؤولين من جهة ثانية وفقاً لهيكل التنظيم الإداري للمنشأة بجميع مستوياتها الإدارية" (ميدة، 2003، ص 324).

- وعرفها Hilton بأنها " مجموعة من المفاهيم والأدوات التي تستخدم بواسطة المحاسبة الإدارية لقياس كفاءة الأشخاص والأقسام وذلك لتحقيق الأهداف المطلوبة" (Hilton,1991, p 447).
- وعرفها Drury بأنها " نظام المحاسبي يهدف إلى تسجيل التكاليف والإيرادات حسب مراكز المسؤولية المحدثة لها بحيث يمكن تحديد الانحرافات عن الموازنة وتحديد الأشخاص المسئولين عن هذه الانحرافات" (Drury, 1992, p. 477).
- في حين عرفها كلّاب (2008، ص 19) بأنها: " نظام محاسبي يصمم وفق الهيكل التنظيمي للمنظمة بحيث يسمح بتسجيل ومراقبة التكاليف والإيرادات حسب الوحدات الإدارية وربطها بالأشخاص المسئولين عن هذه الوحدات بحيث يمكن مواجهتهم وسؤالهم عن أسباب الفروق حسب السلطات الممنوحة لهم".

ويوضح Al-Bawab أن محاسبة المسؤولية تقوم على افتراض أساسي هو أنه ينبغي إعداد الأفراد للمساءلة عن أدائهم، فضلا عن أداء مرؤوسيهم، وهنا محاسبة المسؤولية يتطلب معايير ومسؤوليات ربط الأحداث، بحيث أداء التقارير المحاسبية وتقييم أداء هذه المسؤوليات بشكل فردي (Al-Bawab, 2012, p. 211)

ومما سبق يستنتج الباحث أن محاسبة المسؤولية هي نظام محاسبي يقوم بتوفير بيانات حول أداء الأقسام أو مراكز المسؤولية للشركة وتحليل هذه البيانات باستخدام المحاسبية الإدارية للحصول على معلومات تساعد الإدارة على تقييم أداء مراكز المسؤولية وتحديد مدى الانحراف عن الخطط والأهداف الموضوعة.

2-1-2 أنواع مراكز المسؤولية

لقد وضح (Horngren, *et. al.*, 2005, p. 225) بأنه يمكن تقسيم الشركة إلى أاربعة مراكز مسؤولية وذلك بناء على طبيعة القرارات التي يتخذها مدير مركز المسؤولية ، بالتالي فإن مركز المسؤولية هي:

1- مركز التكلفة: يكون مديرها مسؤولاً أساساً عما يحدث بها من تكاليف فقط ويكون هدفه تخفيض التكلفة إلى أدنى حد ممكن، أما الإيرادات ورأس المال المستثمر فلا يدخل في نطاق مسؤوليته (كلّاب، 2008، ص 37).

2- مركز الإيراد: هو ذلك الجزء من التنظيم الذي يكون مديرة مسؤولاً عن عناصر الإيرادات الخاضعة لرقابته فقط، وهو أمر من الصعب تحقيقه، حيث انه لكي يستطيع م ركز الإيراد أداء مهامه فلا بد من وجود بعض النفقات الضرورية واللازمة لتجميع تلك الإيرادات كأجور الأفراد الذين يعملون على إدارة هذا المركز (كلّاب، 2008، ص 37).

3- مركز الربحية: هو ذلك الجزء من التنظيم الذي يكون فيه المدير مسؤولاً عن عناصر الإيرادات والتكاليف التي تحد ث في مركزه وتخضع لرقابته، ويمكن اعتبار مركز الربحية وحدة اقتصادية مستقلة لها تكاليفها وإيراداتها الخاصة بها ويهدف المسؤول عنها إلى تعظيم أرباحها، دون إلحاق الضرر أو الخسائر بأي مركز مسؤولية آخر بشكل ينعكس سلبا على تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية ككل (الحارس، 2004، ص 419).

4- مركز الاستثمار: هو أي مركز مسؤولية داخل المنظمة يكون مديرة مسؤولاً عن التكاليف والإيرادات بالإضافة إلى الاستثمارات التي استخدمها في تحقيق العائد (Garrison, 2006, p.

542). حيث يمنح مدراء هذه المراكز صلاحيات التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بكل من الإيرادات والتكاليف بالإضافة إلى نوعية وحجم الاستثمارات لدى هذه المراكز، وبناء عليه فإن تقييم أداء مدراء هذه المراكز يستند إلى الربح الذي يحققه مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الاستثمارات أو رأس المال المستثمر في هذه المراكز، ومن أمثلة هذا النوع من المراكز فروع البنوك والمطاعم والفنادق (أبو نصار، 2002، ص 521).

ومما سبق يستنتج الباحث بأن مراكز التكلفة تعتمد على طبيعة القرارات أو مستوى صلاحية مدراء مراكز المسؤولية، كما يجدر الاشارة إلى أن تصنيف مراكز المسؤولية يعتمد على طبيعة الهيكل التنظيمي للشركة.

2-1-3 مزايا تطبيق محاسبة المسؤولية

تنبع مزايا تطبيق محاسبة المسؤولية من كونها جزءًا لا يتجزأ من نظام الرقابة على الموارد المستخدمة في الشركة لتحقيق الكفاءة والفاعلية وكذلك تقييم أداء مراكز المسؤولية وذلك من خلال ما توفره من بيانات يتم معالجتها باستخدام الأدوات المحاسبية والإدارية لتصبح معلومات مفيدة تساعد الإدارة في التعرف على مدى مساهمة كل مركز مسؤولية في تحقيق أهداف الشركة ككل.

يحقق نظام محاسبة المسؤولية العديد من المزايا وهي (خشارمة والعمري، 2004، ص 263):

1. يؤدي نظام محاسبة المسؤولية إلى قياس التكلفة على مستوى الأقسام والمراكز بدلاً من قياسها على مستوى إجمالي، مما يساعد في قياس تكلفة الخدمات العامة حسب نوعها وحسب الأقسام التي تؤديها.

2. يؤدي إلى الإفصاح عن التوزيع الجغرافي للإنفاق الأمر الذي يساعد في التخطيط العام والمساءلة.
3. يساعد في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية من القاعدة إلى القمة عن طريق استخدام معايير لتقييم الأداء تختلف حسب المستوى التنظيمي.
4. جعل العاملين بالوحدة مدركين لأهمية المعلومات في قراراتهم، ومن ضمنها ترشيد الإنفاق واحتواء التكاليف سواء كانت ضمن مسؤولياتهم أو خارج نطاق مسؤولياتهم.
5. يساعد في إعداد موازنات تفصيلية، كما انه يمكن من معرفة الإنفاق الفعلي حسب المراكز التي أعدت على أساسها الموازنات.
6. يمكن من إتاحة معلومات عن أداء الأقسام في الوقت المناسب للمستفيدين منها للمساعدة في تحسين أداء الأقسام باتخاذ الإجراءات المناسبة.
7. توضح للإدارة المشرفين المناسبين لتولي مراكز ومسؤوليات أكبر.
8. تمكن المستويات الإدارية المختلفة في التنظيم من التعرف على مسؤولياتهم والعناية بها.
9. تؤدي إلى المساعدة في وضع نظم المكافآت والحوافز والأجور

ومما سبق يستنتج الباحث بأن محاسبة المسؤولية تحقق مجموعة من المزايا الرقابية والتخطيطية من خلال توفير معلومات عن أداء مراكز المسؤولية ومقارنة نتيجة أعمال مراكز المسؤولية والانحرافات الايجابية والسلبية عن الخطط الموضوعة وعرفة أسبابها، كما تحقق مجموعة من المزايا الإدارية من خلال تعزيز الثقة لدى مدراء مراكز المسؤولية بالقرارات التي يتخذوها هي مدعومة من قبل الإدارة العليا وذلك من خلال عملية تفويض السلطة شريطة أن تحقق أهداف الشركة بأعلى درجة من الكفاية والفاعلية، كما تحقق محاسبة المسؤولية بعض المزايا المحاسبية

من خلال تطوير نظام المحاسبة بشكل يستجيب من التطور التي تشهده الشركات وتوفير معلومات أدقة موضوعية حول أداء مراكز المسؤولية.

2-1-4 أهداف محاسبة المسؤولية

تهدف عملية تحديد مراكز المسؤولية في الوحدة الاقتصادية إلى حصر التكاليف والإيرادات التي تخص قسما واحداً في مركز معين، يتبع مديراً واحداً يكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات التي تؤثر على عناصر التكاليف والإيرادات في مركزه (جبريل، 1999، ص 37). وتساعد عملية تحديد مراكز المسؤولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها (ميدة، 2003، ص 328):

1. الرقابة على تكاليف أداء الخدمة على مستوى الإشراف والمسؤولية.
2. توفير البيانات والمعلومات المحاسبية بالصورة التي تتطلبها الموازنة التخطيطية طبقاً لمراكز المسؤولية ومراكز التكاليف.
3. مساعدة الإدارة في رسم السياسات واتخاذ القرارات المختلفة.
4. تهدف عملية تحديد مراكز المسؤولية في الوحدة الاقتصادية إلى تحديد المسؤولية عن الانحرافات عن الخطط المحددة مقدماً ومحاسبة الأفراد المسؤولين عنها، وحتى لا يحاسب احد الأفراد عن نتائج تسبب فيها غيره، الأمر الذي يؤدي إلى فعالية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مجال الرقابة على التكاليف.

فمحاسبة المسؤولية هي أداة بيد الإدارة تهدف إلى تقديم المعلومات حول أداء الأقسام أو مراكز المسؤولية نتيجة القرارات التي يتخذها مدراء مراكز المسؤولية، وتساعد هذه المعلومات الإدارة العليا على التخطيط والرقابة والتقييم

2-1-5 فروض محاسبة المسؤولية

يوجد عدة فروض يعتمد عليها نظام محاسبة المسؤولية كالتالي (فخر، 1998، ص 102):

1. إمكانية تبويب عناصر التكاليف تبعا للمستويات الإدارية المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية، وفي حدود مسؤولية كل منها
2. حتمية خضوع التكاليف المخصصة لمستوى معين لرقابة هذا المستوى.
3. إمكانية استخدام بيانات الموازنة التخطيطية كأساس لتقيم الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات وتحليلها وفق مسبباتها.

وأضاف ميدة مجموعة من الفروض وهي (ميدة، 2003، ص 323):

1. إن كل مدير يجب أن يتحمل مسؤولية الأنشطة التي تتم داخل دائرة التنظيم التي تدخل في نطاق تحكمه.
2. إن كل مدير يجب أن يسعى جاهداً في تحقيق الأهداف والغايات المرجوة منه.
3. يجب أن يشترك رجال الإدارة كافةً في وضع وتقرير الأهداف التي بناءاً عليها سيتم محاسبتهم وتقييم أدائهم. وكما يجب أن تكون هذه الأهداف ممكنة التحقق في ظل أداء فعال وكفؤ.
4. أن تصل تقارير الأداء والتغذية العكسية للمعلومات لكل مدير في الوقت المناسب.

5. يجب أن يكون دور محاسبة المسؤولية في تقدم المنشأة ونموها واضحاً ومفهوماً.

ومما سبق يستنتج الباحث أن فروض محاسبة المسؤولية يمكن تصنيفها كما يلي:

1- فروض محاسبية: إمكانية تبويب وتصنيف وعرض الحسابات الخاصة بمراكز المسؤولية بشكل يتناسب مع طبيعة ونشاط الشركة.

2- فروض إدارية: إن كل مدير لمركز المسؤولية هو مسؤول عن القرارات التي يتخذها وعليه أن يسعى جاهدا لتحقيق أهداف المطلوبة منه.

3- فروض تخطيطية: إن البيانات التي توفرها محاسبة المسؤولية يجب استخدامها أثناء وضع الخطط والاستراتيجيات، كما يجب أخد اقتراحات مدراء مراكز المسؤولية بعين الاعتبار.

4- فروض رقابية وتقييمية: امكانية استخدام المعلومات التي توفرها محاسبة المسؤولية كأساس لتقيم الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات وتحليلها وفق مسبباتها.

2-1-6 مقومات نظام محاسبة المسؤولية

يعتمد تطبيق محاسبة المسؤولية على مجموعة من المقومات الأساسية وهي: التنظيم الإداري السليم أو الهيكل التنظيمي، والنظام المحاسبي، ونظام للتكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية لمراكز المسؤولية، وتقارير الأداء لمراكز المسؤولية، ونظام الحوافز.

أولاً- التنظيم الإداري السليم أو الهيكل التنظيمي

يمكن تعريف التنظيم الإداري بأنه: "العملية التي يتم بموجبها تحديد الأعمال وتقسيمها، وتوضيح المسؤوليات وتفويض السلطة، وإنشاء العلاقات بين العاملين لكي تمكنهم من العمل بأقصى

كفاءة ممكنة لأغراض انجاز الأهداف أي أن التنظيم الإداري يمثل تنسيق جهود العاملين والإدارة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية" (جبريل، 1999، ص 32)

كما وضح جبريل أنه يجب اخذ بعض النقاط بعين الاعتبار عند عملية تصميم الهيكل التنظيمي لكي يتناسب مع محاسبة المسؤولية وهي (جبريل، 1999، ص 33):

1. تحديد أنواع الأنشطة في الوحدة الاقتصادية والتي يؤدي القيام بها وفق شكل الصحيح إلى تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية المرجوة.
2. تقسيم وتجميع أوجه النشاط في وحدات إدارية تعتبر مراكز مسؤولية، يراعى في ذلك طبيعة عمل مراكز المسؤولية، ووجه التخصص فيها والأهداف المطلوبة منها.
3. ربط الوحدات الإدارية ومراكز المسؤولية بعضها ببعض بواسطة خطوط السلطة التي تمثل قنوات إصدار وتوصيل الأوامر في الوحدة الاقتصادية.
4. تركيز السلطة وتفويضها وهو ما يطلق عليه المركزية واللامركزية في الإدارة، حيث أن محاسبة المسؤولية تناسب اللامركزية في الإدارة بدرجة اكبر منها للمركزية.
5. التنسيق بين مختلف الإدارات والأقسام ومراكز المسؤولية، لمنع الازدواج أو التعارض في تنفيذ الأنشطة، وتحقيق الأهداف المطلوبة بسهولة.

ويستنتج الباحث أن تطبيق محاسبة المسؤولية تحتاج إلى هيكل تنظيم واضح وصياغة واضحة لتسلسل السلطة وتفويضها، وطرق الاتصال بين مراكز المسؤولية فيما بينها من جهة وبين مراكز المسؤولية والإدارة العليا وذلك من أجل تحقيق الأهداف بكل كفاية وفعالية وذلك باستخدام الأدوات الإدارية كتفويض السلطة وقنوات الاتصال بشكل فعال.

وأما ما يتعلق بالبنوك فقد أشار (شاهين، 2008، ص 31) بأنه ليس هناك شكل تنظيمياً واحد للبنوك إذ أن هناك أشكالا متعددة أوردها كما يلي:

1- بنوك متفرعة: وهي البنوك ذات الفروع والتي تمتلك عدد من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية ويتم إدارتها من خلال مركز رئيسي (إدارة عامة) ويكون لها مجلس إدارة واحد، وتستطيع الإدارة العامة لهذا الشكل من البنوك تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها والتحكم في حركة السيولة وانتقال الأموال بين الفروع، بالإضافة إلى خلق جو تنافسي قيما بينها ومع الفروع المنتشرة لبنوك أخرى بغية تطوير خدمات البنك وجذب أكبر عدد من العملاء وتسويق منتجاته، بالإضافة إلى إسهامها في زيادة قاعدة العملاء وتنوعها سواء على صعيد المودعين أو المستثمرين.

2- بنوك مفردة: وهي البنوك التي ليست لها فروع، وعادة ما تتصف تلك البنوك بمحدودية أنشطتها وتركيزها في مجالات محددة تكون عالية السيولة كالاستثمارات في الأوراق المالية والأوراق التجارية إلى جانب الأصول أو الأنشطة الأخرى عالية أو متوسطة السيولة.

3- البنوك الالكترونية: وهي البنوك التي تعتمد على أساليب التقنية الحديثة في تقديم خدماتها للعملاء، حيث تستطيع تقديم خدماتها المصرفية المتنوعة دون توقف وبدون عمالة بشرية وذلك على مدار الوقت وتُؤَسس على الحاسبات الآلية، وهي ذات انتشار ومنافذ واسعة.

4- البنوك المنزلية: يعتمد نظام البنوك المنزلية على ما يعرف بعملية تحويل وإعادة تحويل البيانات، وذلك بربط الحاسب الآلي بالبنك مع الحاسب الشخصي بالمنزل من خلال وسائل الاتصال بحيث بعمل الحاسب الشخصي كمحطة طرفية لاستقبال الخدمات المصرفية مثل عرض أرصدة العميل، طباعة كشوف الحركة.

5- الوحدات الطرفية عند نقاط البيع: يعتمد هذا النظام على شبكة اتصالات الحاسبات الآلية وعمليات التحويل وإعادة التحويل السابق الإشارة إليها حيث تتم عمليات الاتصال بين الحاسب الآلي للبنك وبين الوحدات الطرفية الموجودة في المتاجر والأسواق، ويتم إدخال مشتريات العميل من خلال الوحدات الطرفية لتخصم من حسابه بواسطة الحاسب الآلي في البنك (خصم مدين) مقابل إضافة نفس القيمة في حساب المتجر بالبنك.

ويرى الباحث أن تصميم الهيكل التنظيمي ومراكز المسؤولية في البنوك يعتمد على حجم هذه البنوك واتساع نشاطها الجغرافي وتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا المستخدمة في أداء عملياتها وطبيعة أو نوع العملاء ومدى درجة التواصل مع العملاء لديها.

ثانياً- النظام المحاسبي

إن نظام المعلومات المحاسبي كأحد أنظمة المعلومات في الوحدة الاقتصادية أهم وأكبر تلك النظم التي تتصف بالشمول، كونها تمتد إلى كل أنشطة الوحدة الاقتصادية، ويعمل على توفير المعلومات الملائمة للمديرين في كافة مراكز المسؤولية، وعادة ما تحتاج مراكز المسؤولية إلى المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي، لما لهذه المعلومات من مساهمة في المساعدة في اتخاذ القرار الأمثل. وعند اتباع أسلوب محاسبة المسؤولية تصبح مراكز المسؤولية في الوحدة الاقتصادية نقطة البداية في تصميم النظام المحاسبي وتجميع البيانات المحاسبية ويتم ترميز الحسابات على هذا الأساس (الحارس، 2004، ص 47).

ويتطلب تطبيق نظام محاسبة المسؤولية توافر نظام محاسبي (مالي، تكاليفي، إداري) ملائم وفعال يساعد في قياس نتيجة الأداء الفعلي لمختلف الأنشطة في الوحدة الاقتصادية على مستوى كل مركز مسؤولية بالأداء (ميدة، 2003، ص 334)

حيث يعتبر التسجيل الفعلي للنفقات والإيرادات احد الأركان أو المقومات الهامة التي يعتمد عليها نظام محاسبة المسؤولية، إذ يستلزم أن يتم تسجيل الأداء الفعلي بالربط والاتفاق مع وحدات الإشراف والمسؤولية والمحددة في الهيكل التنظيمي، وذلك لمقارنته (مكي، 2009، ص 31)

كذلك فإن نظام محاسبة التكاليف الفعلي يلعب دوراً كبيراً ومهماً في نظام محاسبة المسؤولية حيث بمقتضاه يمكن تجميع وتحليل عناصر التكاليف الفعلية بالربط والاتفاق مع كل وحدة من وحدات الإشراف والمسؤولية، وبهذا يمكن تحديد المسؤولية عن النفقات أو التكاليف الفعلية، وحيث أن الغرض الأساسي لنظام محاسبة المسؤولية هو مراقبة عناصر التكاليف عند المستوى المحدث لها (مكي، 2009، ص 30)

وبالتالي فإن الباحث يرى أن العملية المحاسبية وتسجيل البيانات الخاصة بكل مركز من مراكز المسؤولية وتصنيف الحسابات التي تنتج من قرارات مدراء مراكز المسؤولية هي حجر الأساس للتطبيق الصحيح لمفهوم محاسبة المسؤولية، فكلما كان النظام المحاسب قادراً للاستجابة لمتغيرات وتطور البيئة التنظيمية كلما كانت منتجاته من المعلومات أكثر دقة وموضوعية لتقييم أداء مراكز المسؤولية والتعرف على نقاط الضعف والقوة لمراكز المسؤولية.

ثالثاً– نظام التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية لمراكز المسؤولية

تُعرف التكاليف المعيارية بأنها: "مقياس لما يجب أن تكون عليه تكلفة المخرجات لذلك ينظر إليها على أنها مقياس أو نمط أو أداة لمقارنة التكاليف الفعلية لمعرفة كفاءة وفعالية الأداء الفعلي، ولا تعتبر هذه التكاليف بديلاً عن التكاليف الفعلية" (الرجبي، 2004، ص 239).

عند تطبيق نظام التكاليف المعيارية في مراكز المسؤولية تتحقق المزايا التالية (كحالة وحنان، 1998، ص 29):

1. تساعد التكاليف المعيارية في تحديد القيم المالية للخدمات أو المنتجات المقدمة.
2. تساعد التكاليف المعيارية في وضع الخطط وفي ترجمة هذه الخطط كمياً ومالياً على ضوء التوقعات المستقبلية وبذلك تشكل التكاليف المعيارية جزءاً من الموازنات التخطيطية التي تعتمد عليها مراكز المسؤولية في تقدير احتياجاتها المستقبلية.
3. تسمح التكاليف المعيارية باكتشاف الأخطاء في حينها لمعالجة ومنع تكرارها مستقبلاً دون الحاجة للانتظار حتى نهاية الفترة المالية.
4. سرعة الحصول على بيانات التكاليف، فلا حاجة للانتظار حتى نهاية الدورة المالية لتجميع التكاليف الفعلية بل بالإمكان استخدام التكاليف المعيارية المحددة على أسس علمية لخدمة مراكز المسؤولية في مختلف الأغراض.

ويرى الباحث أن أهمية محاسبة المسؤولية تنبع من كمية ونوعية بيانات التكاليف التي تولدها نظام محاسبي تستطيع من خلالها الإدارة من وضع الخطط واكتشاف الأخطاء في الخطط الموضوعة ومعالجتها، كما تشكل بيانات التكاليف مقدمة لوضع الموازنات التخطيطية.

أما الموازنة التخطيطية فتعرف بأنها: "خطة مالية كمية للأهداف المحددة تغطي أوجه النشاط المختلفة للوحدة الاقتصادية لفترة مالية مستقبلية تسعى الإدارة لتحقيقها" (أبو نصار، 2003، ص 332).

وللوصول إلى موازنة فعالة نستطيع من خلالها تحقيق تخطيط ورقابة جيدة وفق نظام محاسبة المسؤولية يجب توفر التالي (أبو نصار، 2003، ص 333):

1. وجود هيكل محاسبي وتنظيمي للمؤسسة يحدد من خلاله نطاق وصلاحيات كل إدارة في المنشأة" مراكز المسؤولية، ليتم من خلال ذلك تحديد مسؤوليات كل إدارة في تنفيذ المطلوب منها في الموازنة والرقابة على حسن التنفيذ لاحقاً.
2. وجود نظام تكاليف معياري يحدد من خلاله التكاليف المتوقعة لتنفيذ الأنشطة المختلفة في المستقبل.
3. ضرورة معرفة الإدارات المختلفة "مراكز المسؤولية" في المنشأة بالمسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتقها لضمان حسن تنفيذ الموازنة والوصول إلى الأهداف المنشودة.

إن إعداد الموازنات التخطيطية باستخدام التكاليف المعيارية يؤدي إلى تدعيم قيمة الموازنة وزيادة فاعليتها، لان المعايير التي تستخدم في إعدادها تبنى على أساس علمي وبالتالي يؤدي للوصول إلى معايير أكثر دقة وموضوعية (كلّاب، 2008، ص 54).

ويرى الباحث بأن نظام التكاليف المتبع يتحدد هدفه بتوفير معلومات عند أداء مراكز المسؤولية عن الفترات السابقة، كما يتم الاستفادة من هذه المعلومات لوضع الخطط المستقبلية أكثر دقة وموضوعية من خلال الموازنات التخطيطية، ووضع أهداف مركز المسؤولية بناء على معلومات التكاليف.

رابعاً– تقارير الأداء لمراكز المسؤولية

تعرف تقارير الأداء بأنها: "وسيلة الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة داخل المنظمة الاقتصادية، وتعد لكل مركز مسؤولية على أساس مقارنة خطته المعتمدة بأدائه الفعلي وتحديد الانحرافات بينهما، وترفع هذه التقارير دورياً إلى الجهة الإدارية المسؤولة عن هذا المركز بهدف مساعدتها في التعرف على المشاكل الرئيسية والانحرافات الجوهرية في المركز المعني لاتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة" (كحالة وحنان، 1998، ص 440).

وتقوم هذه التقارير بوظيفة تقييم أداء الأشخاص بمراكز المسؤولية بالمستويات الإدارية المختلفة عن طريق مقارنة الأداء الفعلي لمراكز المسؤولية بالأداء المخطط لهذه المراكز، وذلك فيما يتعلق ببنود التكاليف التي يمكن التحكم فيها بواسطة كل مدير مركز مسؤولية، ويتم التركيز عند إعداد التقارير الخاصة بتقييم أداء الأشخاص بمراكز المسؤولية (كلّاب، 2008، ص 57).

وتحقق تقارير الأداء لمراكز المسؤولية وهي (مكي، 2009، ص 61):

1. إثارة الاهتمام بالمعلومات الجارية عن أنشطة الوحدة الاقتصادية، فالرقابة لا تكون فعالة إلا إذا قدم المحاسب إلى الإدارة بمستوياتها المتتابعة بيانات سريعة ودقيقة عن الأداء الجاري مع إعطاء أهمية للانحرافات عن الهدف.
2. تحل التقارير محل العلاقات الشخصية التي كانت موجودة في الوحدات الاقتصادية الصغيرة إذ مع توسع الوحدات اتخذت التقارير مكان العلاقات الشخصية وتم تفادي مساوئ ابتعاد الإدارة العليا عن الإشراف الفعلي لكل مستوى إداري.

3. تتيح التقارير فرصة المناقشة وتبادل المعلومات بين مراكز المسؤولية من خلال تقديمها إلى المستويات المختلفة قبل الموعد المحدد للاجتماع لمناقشتها، حتى يتمكن كل فرد مسؤول من إبداء الآراء التي تساعد في معالجة أي إخفاق موجود في الأداء وتصحيح الانحرافات.

وبناء على ما سبق، فإن الباحث يرى أن تقارير الأداء هي تقارير تقوم بإظهار نتيجة أداء مراكز المسؤولية بين ما مخطط وما هو فعلي وذلك بناء على نظام المحاسبي الموضع وبيانات التكاليف وخطط الموازنة، وإيصال هذه التقارير إلى الجهات المسؤولية والمعنية عن تقييم مراكز المسؤولية. وبالتالي فإن تقارير الأداء هي الناتج النهائي لمحاسبة المسؤولية.

خامساً- نظام حوافز فعال

يعد نظام محاسبة المسؤولية عديم الفائدة إذا لم يتضمن نظاماً فعالاً للحوافز يكفل للعاملين في الوحدة الاقتصادية مقابلاً ملائماً للأداء المتميز، وذلك في حال تنفيذه وفق المعايير الموضوعة أو الخطط المرسومة (ميدة، 2003، ص 337). فعندما تريد الإدارة أن تحقق هدف معين فإنها تضع الحوافز المادية والمعنوية لاستثارة دوافع الأفراد للحصول على هذه الحوافز فعندها تتلاقى أهداف كل من الأفراد والوحدة الاقتصادية، فيسعى الأفراد لإشباع حاجاتهم المعنوية والمادية على طريق تحقيق أهداف الإدارة (مرتجى، 2007، ص 75).

ولكي تحقق خطة الحوافز الأهداف التي تسعى إليها الإدارة لابد من أن تتوافر المقومات التالية (زامل، 2000، ص 532):

1. العدالة: يجب أن تتصف خطة الحوافز بالعدالة، فيتم ربطها بالأداء وليس بالعواطف والنوازع الشخصية للرؤساء.
2. الإقناع: يجب أن تكون خطة الحوافز مقنعة للعاملين، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق إشراكهم في مناقشتها وإعدادها
3. الثبات: يجب أن تتصف الخطة بالثبات والاستمرار في تطبيقها، مع ملاحظة أن هذا يعني عدم مراجعتها من حين لآخر بغرض تطويرها وتحسينها.
4. الفورية: يجب أن تدفع الحوافز بعد أداء العمل مباشرة أو في المواعيد المحددة دون تأخير.
5. الوضوح: يجب أن تتصف خطة الحوافز بالوضوح والسهولة، وخصوصاً فيما يتعلق بطريقة الحساب، مع عدم ربطها بالرواتب حتى لا يؤدي ذلك إلى الاعتقاد بأنها جزء من الراتب، وبالتالي تفقد وظيفتها كأسلوب للتحفيز

ويرى الباحث أن الحوافز يجب أن تكون موضوعية ومبنية على أساس تقرير الأداء، بحيث يتم المكافأة أو المحاسبة على اساس أداء مراكز المسؤولية وأن لا تكون هذه الحوافز هي هدف المدراء أو العاملين بمراكز المسؤولية بل تكون موضوعة ومحددة بشكل واضح يتم تطبيقها في حال تطبيق وتحقيق الأهداف المطلوبة.

وختاماً، فإن الباحث يرى أم مقومات محاسبة المسؤولية يجب أن تتكامل وتفاعل مع بعضها البعض من اجل تحقيق وتطبيق ممحاسبة المسؤولية بشكل فعال، وإن أي خلل او ضعف في أحد مقومات محاسبة السؤولية سوف يؤدي إلى خلل وضعف وتطبيق محاسبة المسؤولية.

المبحث الثاني: المحاسبة الابداعية

تمهيد

سيناقش هذا المبحث المحاسبة الابداعية من حيث مفهومها ودوافع استخدامها وآليات وأساليب تطبيقها، كما سيناقش مؤشرات عن ممارسة المحاسبة الابداعية وطرق الحد من هذه الممارسات.

2-2-1 نشأة المحاسبة الإبداعية وأسباب نشوئها

ظهر استخدام مصطلح المحاسبة الإبداعية في الثمانينات من القرن الماضي، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات مالية واقتصادية في فترة الركود، التي حدثت في ذلك الوقت، حيث كانت هنالك ضغوط على الشركات خلال هذه الفترة لتولد أرباح من أي نوع. وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله، كانت النتيجة أنه اذا لم تستطيع ان تحقق ارباح فإنه على الاقل تستطيع أن تبتدعها، ومن هنا ظهرت المحاسبة الإبداعية (Mckenzie, 1998, p. 134).

وهناك عدة أسباب أدت إلى نشوء المحاسبة الإبداعية، ومن أهمها:

1. تضارب المصالح ما بين الأطراف المختلفة سواء أكانت داخلية متمثلة في الإدارة أو خارجية متمثلة في حملة الاسهم والمستثمرين، فالمدير يمارس المحاسبة الإبداعية وذلك لزيادة دخل الشركة وتحسين الوضع المالي لها، والهدف من هذه العملية زيادة التعويضات الإدراية والمكافآت في حال ارتباطها بدخل الشركة والوضع المالي لها، ويهدف المدراء ايضا إلى تقليل الارباح الموزعة والسبب في ذلك زيادة الارباح المحتجزة

للشركة مما يساعد على دعم الوضع المالي للشركة خلال فترة ادارتهم، أما بالنسبة لحملة الاسهم والمستثمرين فتتمثل رغبتهم في زيادة العائدات الموزعة على اسهم الشركة وذلك من أجل تعظيم استثماراتهم (Diana & Madalina, 2009, p.939).

2. تعدد البدائل المحاسبية سواء أكانت في القياس او الافصاح أو التقدير، وحرية الاختيار ما بين هذه البدائل اثر بشكل كبير على مخرجات النظام المحاسبي (Revisine, 1991, p.36).

3. الثغرات الموجودة في أساليب التدقيق الخارجية (القري، 2010، ص 11).

ويرى الباحث أن الصعوبات التي تواجهها قطاع الأعمال نتيجة الأزمات وزيادة الضغوط على المدراء من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة منهم ومن زيادة الربحية وتحقيق معدلات النمو دفعهم للاستفادة من المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية والعمل تحت مظلة القوانين بشكل غير أخلاقي من أجل تحقيق بعض المصالح على المستوى الشخصي أو على مستوى الشركة.

2-2-2 مفهوم المحاسبة الإبداعية

لقد عرف (Mulford & Comisky, 2002, p. 13) المحاسبة الابداعية بأنها: "عملية تلاعب بالارقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل وضع الكشوفات المالية مما يجب ان تكون عليه إلى ما يفضل ان تكون عليه معد هذه الكشوفات".

وعرفها (Ghosh, 2010, p.2) على أنها " عملية تحويل الحسابات مما هي عليه فعلا، إلى ما يرغب معدو هذه الحسابات ان تكون عليه، وذلك عن طريق الإستفادة من القوانين الحالية، وذلك عن طريق الإصرار باستخدام بعض أو كل هذه القوانين أو تجاهل استخدامها كليا".

كما عرفها (Phillips, *et al.,* 2003, p.495) بأنها "الاجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية، من خلال الاستفادة من الخيارات والمبادئ المحاسبية، وأي اجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل".

ووضح القضاة أن هناك صفات لممارسة المحاسبة الإبداعية من أهمها(القضاة، 2011، ص 13):

1. ممارسات شائعة وعامة ولا يمكن تجنبها بشكل مطلق.
2. ممارسات احتيالية تعمل على تغيير الارقام الحقيقية الى ارقام غير صحيحية.
3. ممارسات قانونية لأنها في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية.
4. ممارسات استغلالية في اطار اختيار التقديرات المحاسبية.
5. ممارسات ضارة بأطراف داخلية وخارجية.

كما اهتمت العديد من الدراسات بممارسات الإدارة واستغلالها للمرونة المتاحة باختيار السياسات المحاسبية في عمليات القياس وللإفصاح المالي، وظهرت العديد من المصطلحات المعبرة عن ممارسات الإدارة منها (المومني، 2006، ص 20):

- إدارة الأرباح (Earnings Management).
- التلاعب بالحسابات (Accounts Manipulation).
- الغش بالتقارير المالية (Fraudulent Reporting).
- تمهيد الدخل (Income Smoothing).

- المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting).

ويستنتج الباحث بأن ممارسة المحاسبة الابداعية تهدف لتحقيق بعض الأهداف الخاصة للإدارة، وذلك عن طريق التلاعب الارقام الحقيقية من خلال المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والأنظمة، وأن هذه الممارسات تضر في شفافية ومصداقية القوائم المالية.

بناءً على ما سبق، يستنتج الباحث التعريف التالي للمحاسبة الابداعية:

"هي ممارسة الإدارة لمجموعة من الأساليب والإجراءات المحاسبية مستفيدين من المرونة المتاحة للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما أو الخروج عن هذه المبادئ المحاسبية والتي تؤدي هذه الممارسات إلى التأثير على الأرقام المعروضة في القوائم المالية".

2-2-3 دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية

تحدث ممارسة المحاسبة الابداعية عندما يكون لمديري الشركات دوافع يسعون من خلالها لتحقيق أهداف معينة تعود بالنفع عليهم، وتتمثل هذه الدوافع كما يلي:

1- لغايات التصنيف المهني: تتنافس العديد من منشئات الأعمال في ذات القطاع للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني (Rating) التي تجريها مؤسسات دولية، استنادًا إلى تقييم تجريه هذه المؤسسات يعتمد على القيم المالية التي تنعكس على البيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية التي تعدها منشئات الأعمال، لذلك تلجأ منشئات الأعمال هذه إلى تحسين بعض قيمها المالية للحصول على تصنيف متقدم متقدم (Mulford & Comisky, 2002, p. 81).

2- **تحسين تقييم الأداء:** عادة ما تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين القيم المالية المتعلقة بأداء منشئات الأعمال التي إن بقيت كما هي تعكس صورة سلبية عن الشركة أمام منافسيها، لذلك فإن أحد دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية يكون بهدف التأثير إيجابًا على سمعة المنشأة (Mulford & Comisky, 2002, p. 80) .

3- **تحقيق ارقام محددة للأرباح** تمارس الشركات أساليب المحاسبة الإبداعية بدافع تحقيق رقم ارباح محدد تسعى إليه، أو ارباح تعادل توقعاتها المنشورة حول ارباح الشركة، أو توقعات المحللين في السوق (Mashayekhi & Azar, 2009, p.18).

4- **تحسين الاداء المالي للمنشأة بهدف تحقيق مصالح شخصية للمدراء(التعويضات الادارية):** تقوم معظم الاتفاقات التعاقدية على نتائج الأرقام المحاسبية، ومن ذلك عقود التعويضات الإدارية. وقد أثبتت الدراسات وجود علاقة بين ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية و العقود التشجيعية للمدراء، حيث أن مثل تلك العقود تدفع بالمدراء إلى اختيار الطرق المحاسبية التي تزيد من منافعهم الشخصية (Mulford & Comisky, 2002, p.80).

وقد تكون التعويضات التشجيعية أو الحوافز والمكافآت مصممة على المدى القصير، وتكون في هذه الحالة مرتبطة برقم صافي الدخل، أو تحقيق هدف مبيعات محدد. أما إذا كانت التعويضات مصممة على المدى الطويل فإنها في العادة تكون مرتبطة بأداء الأسهم في السوق المالية. مثل هذه الارتباطات بلا شك تجعل المدير يقوم بكل ما من شأنه التأثير على الدخل (المدى القصير)، أو أداء الأسهم في السوق(المدى الطويل) بهدف تعظيم العائد عليه (Fields, *et al.,* 2001, p.14).

وأشـار بيرغستريسـير وفيلـب إلـى أن طبيعـة الحـوافز تحـدد طبيعـة أسـاليب المحاسـبة الإبداعيـة الواجب استخدامها لتحقيق هذه المنـافع، فقد تكون هذه المنـافع هـي حقوق شراء الاسـهم للمدراء ففي هذه الحالة يقوم المدير بإتباع الأساليب التي تؤدي إلى زيادة قيمة هذه الأسـهم ليقوم ببيعها بعد فترة وذلك لتحقيق ربح شخصـي (Bergstresser & Philoppon, 2004, p.511).

5- الدوافع التعاقدية (Contractual Motivations): لقد أشار هيلي ووهلين بأن القوائم المالية هي وسيلة الاتصال بين المنشأة وكافة المهتمين بها من حاملي الأسهم والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من المهتمين، مما يولد الدوافع لدى الإدارة لممارسة المحاسبة الابداعية لتقدم لهم بعض المنافع منها (Healy and Wahlen, 1999, p.368):

1. تعظيم مكافأة الإدارة.
2. مقابلة شروط القروض.
3. الأمان الوظيفي.
4. اكتساب مزايا عند التفاوض مع النقابات.

6- تجنب ظهور الخسارة في القوائم المالية والمحافظة على معدلات النمو: تعتبر الكثير من الأدبيات والأبحاث أن هذا دافع من أهم الدوافع التي تجعل الإدارة تمارس المحاسبة الابداعية، وهو المحافظة على مستويات الأرباح و معدلات النمو للشركة، وتجنب ظهور أي مؤشرات تدل على تراجع مستوى أداء الشركة (محمد، 2012، ص 15)

7- تخفيض ضريبة الدخل: إن من أهم دوافع الإدارة لممارسة المحاسبة الابداعية هو دافع تخفيض ضريبة الدخل، وذلك من خلال اختيار الإدارة للطرق المحاسبية التي تقلل من القيمة الحالية المتوقعة لمدفوعات الضرائب (الداعور وعابد، 2009، ص 826).

8- تفادي التكاليف السياسية: تتمثل تلك التكاليف في الأعباء التي تتحملها الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم، نتيجة القوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة عليها، مثل قوانين زيادة معدلات الضرائب أو تحميل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة. لذلك قد تلجأ إدارة الوحدات الاقتصادية إلى تبني ممارسة المحاسبة الابداعية واختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح وذلك لتجنب مثل تلك التكاليف (الداعور وعابد، 2009، ص 829).

ومما سبق يستنتج الباحث أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع مدراء مراكز المسؤولية إلى ممارسة المحاسبة الابداعية وهي كما يلي:

1- عدم قدرة مدراء المراكز على تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة منهم كتحقيق نسب أرباح معينة مما يدفعهم إلى ممارسة المحاسبة الابداعية لتحقيق الأهداف المطلوبة منهم.

2- عدم وضع أهداف قابلة للتحقيق من قبل المراكز بسبب تجاهل الإدارة العليا لاقتراحات مدراء مراكز المسؤولية، مما قد يدفع مدراء مراكز المسؤولية لممارسة المحاسبة الابداعية لتحقيق هذه الأهداف.

3- رغبة مدراء مراكز المسؤولية بإظهار معدلات نمو معينة في مراكزهم من خلال ممارسة المحاسبة الابداعية وذلك لتحقيق بعض المصالح الشخصية كزيادة المكافآت والترقية الوظيفية.

4- خوف مدراء مراكز المسؤولية من الانحرافات الغير المرغوبة عند مقارنة الأداء الفعلي مع الموازنات التخطيطية، مما يدفع هؤلاء المدراء إلى ممارسة المحاسبة الابداعية لتجنب العقاب في حال الفشل من تحقيق الأهداف المطلوبة منهم.

5- تحميل أطراف أخرى مسؤولية عدم تحقيق الأهداف وذلك من خلال ممارسة المحاسبة الابداعية لعدم رغبة بعض مدراء مراكز المسؤولية لتحمل المسؤولية بحيث يقومون بالتلاعب وتحويل المسؤولية لأطراف أخرى كسوء عملية التخطيط وضعف كفاءة بعض الموظفين.

2-2-4 آليات وأساليب المحاسبة الابداعية

قام عدد من الباحثين بعرض بعض الأساليب والآليات التي يتبعها مديرو الشركات في ممارسة المحاسبة الابداعية:

1- التلاعب بالدفاتر:

تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما، مستخدمة العديد من الأساليب، وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة، أو ضمان معدل معين من المكافآت. وفيما يلي بعض الأساليب التي يمكن للشركات استخدامها من أجل التلاعب بحساباتها، وتوليد أرباح قد تكون وهمية في بعض الأحيان (أبو عجيلة وحمدان، 2010، ص 12):

1. تعجيل الإيرادات: وذلك باستخدام أسلوبين:

- حجز مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية، عندما يكون تقديم الخدمات يمتد لأكثر من سنة، أي تسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في نفس الفترة التي تم استلامها فيها، مع أنها تخص أكثر من سنة مالية.
- طريقة المبيعات الصورية (Channel Stuffing): يتم إرسال شحنة كبيرة للبون في نهاية الربع الأخير من السنة، ويقيدها في خانة المبيعات بالرغم من أنها ليست مبيعات فعلية فقد تكون بضاعة امانة.

2. تأجيل المصروفات: حيث تقوم بعض الشركات برسملة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات القادمة، بدلا من تحميلها للسنة الحالية.

3. المصاريف غير المتكررة: حيث يتم إدراج هذه المصاريف من ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة، والذي يؤدى بدوره إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية.

4. إيرادات أو مصروفات وهمية: تقوم بعض الشركات بأدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية وذلك لغرض تضخيم الأرباح، أو تقليل الخسائر، وربما لأسباب ضريبية معينة.

ويرى الباحث بأن هذه الممارسات غير قانونية وخروج عن المعايير المحاسبية والأخلاقية، حيث يكون لهذه الممارسة تأثير كبير حول قرارات جميع المهتمين بالشركة (Stakeholder) من حيث تشويه القوائم المالية التي تعتبر من أحد أهم المصادر لاتخاذ القرارات للمهتمين بالشركة.

2- المرونة باستخدام المعايير المحاسبية:

سمحت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP والمعايير الدولية ببعض المرونة بتطبيق المعايير المحاسبية بهدف الوصول إلى عرض أفضل للقوائم المالية، والتي تساعد كافة المهتمين والمستفيدين باتخاذ القرارات التي تحقق منفعتهم بناء على شفافية هذه القوائم المالية. إلا أن هذه المرونة قد يتم استغلالها لتشويه شفافية ومصداقية القوائم المالية نتيجة للنقاط التالية (شتيوي، 2009):

1. الاجتهاد في وضع التقديرات المحاسبية (Discretion in Accounting Estimations): حيث تسعى الإدارة إلى وضع التقديرات المحاسبية ضمن النظام

المسموح به للمديرين مثل (تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ونفقات البحوث والتطوير، وخسائر الهبوط في قيمة الأصول)، وبما يتوافق مع GAAP.

2. الحرية في اختيار السياسات المحاسبية (Discretion in Accounting Methods) مثل الاختيار بين طرق الإهتلاك ضمن ما يسمح به GAAP.

واعتبر (Francis *et. al.,* 1996, p. 128) بأن هذه الممارسة مرغوبة بها في حال استخدام المديرين لتقديرهم وحكمهم الشخصي في إعداد قوائم مالية أكثر دقة عن الوضع الاقتصادي للمستفيدين منها.

ويرى الباحث بأن هذه الممارسة تتم تحت مظلة المعايير المحاسبية وذلك من خلال الاستفادة من المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، وإنه من الصعب التعرف على اثر هذه الممارسات على الشركة لأنها تستند على نية مدراء الشركات.

3- حسابات خارج الميزانية العمومية (Off-Balance Sheet):

يعتمد أسلوب الحسابات خارج الميزانية العمومية (Off-Balance Sheet) بإخفاء الالتزامات الناتجة عن استخدام المصادر التمويلية من الميزانية العمومية (Dutta *et. al.,* 2010, p. 23). ومن أساليب استخدام حسابات خارج الميزانية العمومية:

1) <u>خصم حساب المدينين لدى البنوك (Factoring of Accounting Receivable):</u>

تقوم بعض الشركات بالاقتراض عن طريق خصم بعض حسابات المدينين لديها من أجل زيادة النقدية لديها، وتقوم هذه الشركات بتسجيل عمليات الاقتراض دون إظهار

المصاريف والالتزامات الأخرى الناتجة عن عملية الاقتراض. وبالتالي إظهار ارقام مشوهة كالتأثير على النقدية المتاحة لدى الشركة والأرباح التي حققتها.

2) إنشاء شركات لأهداف محددة (Special Purpose Entities): تقوم بعض الشركات بإنشاء مؤسسات لأغراض معينة ومحددة دون التصريح عن ذلك في قوائمها المالية. كإنشاء شركة للتأجير التعاقدي، ومؤسسات للإقراض، شركات البحث والتطوير، شركات للمتاجرة بالمشتقات المالية.

وبالتالي فإن عدم الإفصاح عن هذه الشركات التابعة هو خروج واضح عن المعايير المحاسبية والتي تؤدي على إخفاء معلومات مهمة تؤثر في كثير من قرارات المهتمين بالشركة

ومن الأمثلة المشهورة عن ذلك ما قامت به شركة Enron عندما قامت بإنشاء شركة طاقة دون التصريح عن ذلك بقوائمها المالية. مما منع ذلك من إصدار قوائم مالية موحدة (Consolidated Financial Statements) لشركة Enron مما أخفى بذلك التزامات مالية بمليارات الدولارات.

3) عقود الإيجار (Leases): تقوم الشركات باستخدام أسلوب عقود الإيجار التشغيلية للحصول على الأصول دون إظهارها أو إظهار الالتزامات المستقبلية الناتجة عنها في القوائم المالية. لأنه في حال شراء الشركة للأصل نقدا فإن ذلك سيؤثر على سيولة الشركة، وإذا ما تم شراء الأصل عن طريق الالتزامات قصير الأجل فإنه سوف يؤثر على السيولة قصيرة الأجل (Short Term Liquidity)، وإذا تم شراء الأصل عن طريق القروض طويلة الأجل فإنه سوف يؤثر على الملاءة المالية للشركة والهيكل التمويلي لها.

ولقد صنف GAAP العقود التأجيرية إلى تشغيلية وتمويلية، وتقوم الشركات باستخدام الإيجار التشغيلي أو التلاعب بشروط العقود التأجيرية وتحويلها من تمويلية إلى تشغيلية للاستحواذ على الأصول ولتجنب الآثار السلبية لعلمية الاستحواذ.

ووضح (Howard, 2002, pp. 63-130) بعض الأساليب والآليات أو ما سمها بالخدع المحاسبية التي تتبعها الإدارة لممارسة المحاسبة الابداعية كما يلي:

1- الاعتراف بالدخل: حيث يقوم المحاسبون بالاعتراف بالدخل، بينما عملية البيع لا تزال غير مكتملة، بمعنى انه يوجد شك في اتمام عملية البيع. ومن آليات هذه الممارسة:

1. تسجيل الايرادات والاعتراف بها، بينما الخدمات المترتبة على عملية البيع غير مكتملة.
2. الاعتراف بالإيراد قبل عملية شحن البضاعة، أو قبل ان يوافق الزبون على استلام البضاعة أو التأكد من أنها مطابقة للشروط .
3. الاعتراف بالإيراد من قبل الشركة على الرغم من ان المشتري لم يلتزم بعملية الدفع.
4. ان تقوم الشركة بإتمام عمليات بيع إلى شركات قريبة منها، مثل أن تكون هذه الشركات تابعة لها.
5. ان تقوم الشركة بعمل ما يسمى تجميع للإيرادات Grossing Up Revenue .

2- تسجيل دخل غير حقيقي: ان تقوم الشركات بتسجيل دخل غير حقيقي (وهمي) ومن آليات هذه الممارسة:

1. ان تقوم الشركة بتسجيل ايرادات ليس لها جدوى اقتصادية او اي منفعة مالية.
2. ان تقوم الشركات بتسجيل المبالغ المقترضة من البنوك على انها ايراد.
3. ان تسجل الشركة الدخول الاستثمارية على انها ايرادات.
4. تسجيل عوائد مردودات المشتريات على أنها ايرادات .
5. الاعتراف بإيرادات وهمية قبل عملية الاندماج .

3- فشل تسجيل الالتزامات المترتبة أو تخفيضها: ومن آليات هذه الممارسة:

1. فشل الشركة في تسجيل المصروفات المستحقة عليها، ويتم استخدام هذه الطريقة لزيادة ايرادات الشركة.
2. أن تقوم الشركة بتخفيض الالتزامات المترتبة عليها من خلال تغيير الافتراضات المحاسبية.
3. تحويل المبالغ المدخرة إلى ايرادات.
4. توفير حسومات وهمية وغير حقيقية.
5. تسجيل الايرادات عند تسلم الشركة للنقد، مع العلم ان الالتزامات المستقبلية لم يتم تنفيذها بعد.

4- نقل الايرادات الجارية إلى فترات مالية لاحقة: وتقوم الشركات باستخدام هذا الطريقة عندما تكون ارباحها عالية في الفترة المالية الحالية، ونقلها إلى فترات يمكن ان يكون وضع الشركة فيها غير مستقر. ومن آليات هذه الممارسة:

1. انشاء حسابات ادخار والعمل على تحريرها في فترات زمنية لاحقة.
2. الاعتراف بالإيرادات قبل انتهاء عملية الدمج، وذلك لزيادة حصة الشركة في عملية الاندماج.

5- نقل المصاريف المستقبلية إلى فترات مالية حالية: ويتم استخدام هذا الاسلوب عندما تكون ظروف الشركة المستقبلية صعبة، ويأمل المدراء ان تكون الظروف الحالية أفضل. ومن آليات هذه الممارسة:

1. أن تقوم الشركة بتضخيم المبالغ المتعلقة ببنود معينة في ظل ظروف خاصة.
2. عدم تسجيل تكاليف عمليات التطوير والتدريب الناتجة عن عمليات الاندماج.
3. تسريع تسجيل النفقات الاختيارية في الفترة الحالية.
4. تخفيض مبالغ الايرادات أثناء عملية الدمج بصورة غير صحيحة، لأنه في بعض الاحيان يتم وضع شروط للتعامل مع الايرادات في تلك الفترة.

6- نقل مصاريف الفترة الحالية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة: ومن آليات هذه الممارسة:

1. رسملة التكاليف التشغيلية العادية.

2. تغيير السياسات المحاسبية ونقل النفقات الجارية إلى فترات مالية سابقة.

3. احتساب الاهتلاك للأصول الثابتة بصورة بطيئة.

4. فشل الشركة في تسجيل أو شطب الاصول التالفة.

5. تخفيض مخصصات الاصول.

7- **زيادة ايرادات من خلال تسجيل عائد مرة واحدة:** ومن آليات هذه الممارسة:

1. زيادة الارباح من خلال بيع احد الاصول بسعر اعلى مما هو موجود في دفاتر الشركة.

2. دمج عائدات الاستثمار واعتبارها جزءا من ايرادات الشركة.

3. تسجيل عائدات الاستثمار ومكاسبها على انها تخفيض للمصاريف التشغيلية.

4. ابتداع دخل من خلال القيام بعملية إعادة تصنيف حسابات الميزانية.

بناء على ما ذكر آنفا، فإن الباحث يرى مجموعة من الأساليب التي قد يستغلها مدراء مراكز المسؤولية لتحقيق بعض أهدافهم الشخصية وذلك باستخدام المحاسبة الابداعية وهي كما يلي:

1- السماح لمدراء مراكز المسؤولية تبويب عناصر التكاليف لمراكز مسؤوليتهم بشكل يمكنهم من تحقيق الأهداف المطلوبة منهم أو بعض الهداف الشخصية.

2- ضعف الرقابة على أداء مراكز المسؤولية بحيث يمكن مدراء مراكز المسؤولية بممارسة المحاسبة الابداعية.

3- ضعف الرقابة على العمليات التي تتم بين مراكز المسؤولية والتسجيل المحاسبي لهذه العمليات، حيث ان تبادل الخدمات او المنتجات بين مراكز المسؤولية دون أسس محددة وواضحة تسمح لمدراء مراكز المسؤولية بالتلاعب بسعر التحويل بين هذه المراكز مما قد يؤثر على الواقع الحقيق للأداء الفعلي مركز المسؤولية.

4- عدم توفير البيانات والمعلومات المحاسبية بالصورة التي تتطلبها الموازنة التخطيطية طبقاً لمراكز المسؤولية ومراكز التكاليف، بحيث يسمح مدراء مراكز المسؤولية بممارسة المحاسبة الابداعية من خلال اخفاء العديد من هذه البيانات والمعلومات.

2-2-5 مؤشرات ممارسة المحاسبة الإبداعية

لقد قدم دراسة (Clikeman, 2003) جدولا يوضح فيه بعض المؤشرات عن ممارسة المحاسبة الإبداعية من قبل الإدارة، وتظهر هذه المؤشرات في الجدول رقم (2-1) أدناه

جدول 2-1

مؤشرات ممارسة إدارة الأرباح من قبل الإدارة

الحالة	السبب المحتمل
مبيعات مرتفعة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد التقارير، يليها مبيعات منخفضة بصورة غير عادية في الفترة اللاحقة.	الشركة ربما عجلت الاعتراف بالإيراد.
مصاريف تشغيل منخفضة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد التقارير، يليها مصاريف تشغيل مرتفعة بصورة غير عادية فى الفترة اللاحقة.	الشركة ربما أجلت المصروفات الاختيارية (Discretionary Expenditures).

السبب المحتمل	الحالة
الشركة ربما خفضت الأسعار لتعجيل المبيعات.	الانخفاض المفاجئ لهامش الربح أثناء الشهر الأخير من السنة بالمقارنة بهامش الربح أثناء باقي السنة.
الشركة ربما قدمت شروط ائتمان ميسرة على المبيعات الآجلة قرب نهاية السنة.	فترات ائتمان طويلة على المبيعات الآجلة في نهاية السنة المالية مقارنة بالسنوات السابقة

*المصدر : Clikeman, 2003

ويلاحظ الباحث أن ممارسة المحاسبة الابداعية تتم عادة في نهاية السنة المالية أو خر الشهر من السنة المالية، حيث يسعى المدراء خلال هذه الفترة من تحقيق الأهداف المطلوبة عن طريق التلاعب بالحسابات وتغيير بعد الحقائق التي تؤثر على الأرباح السنوية للشركة.

2-2-6 طرق الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية

تعتبر مكافحة المحاسبة الابداعية والحد منها من أهم أولويات الإدارة لما تحمله من أضرار وسلبيات على الشركة والمجتمع. ونتيجة لذلك حاول العديد من الباحثين من إيجاد أساليب وطرق تساعد في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية ومنها:

1. التدقيق الداخلي: يعد التدقيق الداخلي من اهم الاجراءات أو الأساليب التي تحد من ممارسة المحاسبة الابداعية وضمان جودة رقم الأرباح، حيث أن تحسين وتطوير أنشطة المراجعة الداخلية وزيادة جودة التدقيق الداخلي كلما أدى ذلك إلى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية (الرفاعي، 2010).

2. لجان المراجعة: تساهم لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال تحديد مسؤولياتها الإشرافية والرقابية على إعداد القوائم المالية، وعلى اختيار السياسات الإدارية والمحاسبية بما يحقق أهداف الشركة (حمادة، 2010).
3. الحوكمة: العمل على دعم كافة الجوانب المتعلقة بالحوكمة المؤسسية داخل الشركات عن طريق تفعيل مختلف العناصر المكونة لها، والمتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، ومنحهم الاستقلالية التي تساعدهم على القيام بالمهام، حيث أن التطبيق الجيد والفعال للحوكمة يحد من ممارسة المحاسبة الابداعية في الشركات (أبو عجيلة وحمدان، 2010).
4. التدقيق الخارجي: إن قيام مدققي الحسابات الخارجيين يتقيدون بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات وذلك من أجل اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش من أجل زيادة مصداقية القوائم المالية (الحلبي، 2009). فكلما زادت جودة التدقيق الخارجي كلما قلت ممارسة المحاسبة الابداعية (عيسى، 2008)

وختاما، يرى الباحث أن المحاسبة الابداعية هي ممارسات سلبية يقوم بها المدراء وتنعكس سلبا على الشركة، في حين فإن محاسبة المسؤولية هي ممارسات إيجابية يقوم بها المدراء وتنعكس إيجابا على أداء الشركة، وبالتالي فإن هناك تضارب بين المحاسبة الابداعية ومحاسبة المسؤولية تنشأ من تضارب المصالح بين تحقيق المصلحة الشخصية وتحقيق مصلحة الشركة.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

التمهيد

3–1 الدراسة باللغة العربية

3–2 الدراسة باللغة الانكليزية

3–3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

التمهيد

يهدف هذا الفصل إلى استعراض الدراسات الميدانية الملائمة لموضوع الدراسة الحالية، حيث سيتم استعراض كل من الدراسات باللغة العربية والدراسات باللغة الانكليزية ومن ثم التعرف على ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

3-1 الدراسات باللغة العربية

1- دراسة قاقيش (2012) بعنوان: "مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في البنوك التجارية الأردنية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في البنوك التجارية الأردنية، والتعرف على الصعوبات التي تعترض تطبيقها، وبيان الفوائد التي تعود على البنوك نتيجة تطبيقهم لنظام محاسبة المسؤولية، ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد المقومات الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية، وتمثلت بتوفر هيكل تنظيمي معد وفقاً للأسس العلمية ونظام معلومات محاسبي وتوفر أنظمة تخطيط ورقابة متمثلة بالتكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية وتوفر نظام للتقارير الرقابية مرتبط بكل مركز مسؤولية ووجود نظام حوافز فعال.

اعتمدت الدراسة الميدانية على استبانة وزعت على عينة الدراسة المكون من أفراد الإدارة العليا والموظفين القياديين في البنوك التجارية الأردنية والمناط بهم مسؤولية اتخاذ القرار أو المشاركة في اتخاذ القرار ويشمل ذلك على كافة مسؤولي الدوائر والمراكز الرئيسية في الإدارات المركزية.

وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها: أن نظام محاسبة المسؤولية يطبق في البنوك التجارية الأردنية، وتتوفر لدى البنوك التجارية الاردنية لمقومات نظام محاسبة المسؤولية، كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين رأس مال البنك ومقومات تطبيق محاسبة المسؤولية، وكذلك اظهرت نتائج الدراسة عن وجود صعوبات في تطبيق محاسبة المسؤولية وكانت درجة هذه الصعوبات متوسطة. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي تدعم وتعزز تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في البنوك التجارية الأردنية من أهمها:

أولاً : قيام الإدارات في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة بالعمل على تفعيل المحاور والمرتكزات المتعلقة بنظام محاسبة المسؤولية وخاصة في الجوانب المتعلقة بنظام الحوافز.

ثانيا : العمل المستمر على تطوير الهيكل التنظيمي للبنك ومراكز المسؤولية فيه.

ثالثا : العمل على ايجاد حلول للصعوبات التي تواجه تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وخاصة في التعيينات والترقيات ويأتي هذا عن طريق تطبيق النظام الداخلي للبنوك.

2- دراسة محمد (2012) بعنوان: "**إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح - دراسة مقارنة بين الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي**" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ممارسة إدارة الأرباح (المحاسبة الإبداعية) للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي، ومعرفة تأثير ممارسة إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، كما هدفت إلى معرفة مدى تأثير كل من ربحية الشركة وحجم الشركة وطبيعة تمويل الشركة على ممارسة إدارة الأرباح للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نسبة ميلر لمعرفة مدى ممارسة إدارة الأرباح (ممارسة المحاسبة الإبداعية) وتحليل الارتباط المتعدد لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية. وقد شملت

عينة الدراسة على (48) شركة خدمية و(64) شركة صناعية والتي تتوفر لديها جميع البيانات المطلوبة.

وتوصلت الدراسة إلى:

1- إن هناك ممارسات لإدارة الأرباح في قطاعي الصناع والخدمات، حيث تبلغ نسبتها في قطاع الخدمات 62%، في حين تبلغ هذه الممارسات في قطاع الصناعة 80%.

2- انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان.

3- انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وكل من ربحية الشركة وحجم الشركة لقطاعي الصناعة والخدمات،

4- أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وطبيعة تمويل الشركة في قطاع الصناعة.

5- أنه يوجد علاقة سلبية ذات دلالة بين ممارسة إدارة الأرباح وطبيعة تمويل الشركة في قطاع الخدمات.

3- دراسة حوري (2011) بعنوان: " مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الاردنية." هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الاردنية وكذلك معرفة أثر المتغيرات الديمغرافية والوظيفية والمؤسسية على تقدير العاملين ودرجة تطبيق الجامعات التي يعملون فيها لمحاور نظام محاسبة المسؤولية والمتمثلة بكل من: الهيكل التنظيمي، ونظام المعلومات المحاسبي، ونظام التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية ونظام تقارير الاداء الدورية، ونظام الحوافز. وقد تم تطوير استبانة لغايات تحقيق أهداف الدراسة وتوزيعها على عينة عشوائية. واستخدمت الدراسة اختبار كرونباخ ألفا

والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) للعينة الواحدة واختبار تحليل التباين الأحادي. وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها:

1- إن مستوى تقدير العاملين في الجامعات المبحوثة للممارسات الدالة على محور نظام محاسبة المسؤولية قد جاء متوسطا، وبمتوسط حسابي بلغ (3.36)

2- وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في مدى تطبق نظام محاسبة المسؤولية، وكانت لصالح الجامعات الحكومية.

3- عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية في مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الاردنية تعزى الى العوامل الديمغرافية والوظيفية بشكل عام، ووجود هذه الفروقات في جانب واحد منها وهو تأثير متغير التخصص على تقدير المبحوثين لنظام الحوافز المطبق في الجامعات المبحوثة.

4- دراسة القضاة (2011) بعنوان: "مدى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المدققين الخارجيين" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المدققين الخارجيين، وكذلك معرفة أثر بعض المتغيرات الديمغرافية والوظيفية والمؤسسية على تقدير المدققين الخارجيين لمدى استخدام الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب المحاسبة الإبداعية في اعداد قوائمها المالية والمتمثلة بكل من: قائمة الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية. وتم تطوير استبانة لغايات تحقيق أهداف الدراسة، وتوزيعها على عينة عشوائية. واستخدمت الدراسة اختبار كرونباخ ألفا والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) للعينة الواحدة واختبار تحليل التباين الأحادي. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1- إن هنالك درجة تطبيق متدنية لأساليب المحاسبة الإبداعية من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية في جميع قوائمها المالية (قائمة الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية) وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

2- تمثل المنافع الإدارية ابرز الدوافع الكامنة وراء استخدام الشركات المساهمة العامة الأردنية للأساليب الإبداعية في إعداد قوائمها المالية.

3- لقد تبين عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في تقدير المبحوثين لمدى استخدام الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب المحاسبة الإبداعية تعزى إلى العوامل الديموغرافية والوظيفية بشكل عام، ووجود هذه الفروقات في جانب واحد منها وهو تأثير متغير عدد سنوات الخبرة على تقدير المبحوثين لمدى استخدام الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية.

4- تبين وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في تقدير المبحوثين لمدى استخدام الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب المحاسبة الإبداعية تعزى إلى حجم مكتب التدقيق الذي يعملون فيه. وكانت هذه الفروقات لصالح المكاتب ذات الحجم الكبير.

5- دراسة الحلبي (2009) بعنوان: "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية"

تهدف الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، والتعرف على الدور الذي يقوم فيه مدققوا حسابات تلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الخلاقة التي تمارسها مجالس إدارات الشركات المسا همة العامة الأردنية في القوائم المالية المدققة.

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الاردنية، وتم اخذ عينة من موظفي هذه الشركات، والمدققين الخارجيين، والمحللين الماليين بحث بلغ حجمها 150 شخصا، وتم اختبار الفرضيات استنادا لإجاباتهم باستخدام اختبار كرونباخ ألفا والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) للعينة الواحدة واختبار تحليل التباين الأحادي من أجل تحقيق أهداف الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها أن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية تؤثر على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، كما توصلت الدراسة أيضا ان مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات وبالمقابل يقوم مدققو الحسابات بالإجراءات والاختبارات للازمة للكشف عن هذه الممارسات.

6- دراسة جودة وآخرون (2009):" مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية- دراسة ميدانية" هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية والتعرف على مدى تطبيقها في الفنادق الأردنية. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم إعداد استبانة، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة التي اشتملت العاملين في قسم التدقيق الداخلي وقسم المالية في الفنادق من فئة الخمس نجوم والأربع الموجودة في مدينة عمان. واستخدمت الدراسة اختبار كرونباخ ألفا والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) للعينة الواحدة واختبار تحليل التباين الأحادي. ولقد توصلت الدراسة إلى أن الفنادق الأردنية تقوم بتحديد واضح لمراكز المسؤولية، وأنه يتم إعداد موازنات تخطيطية تربط الأداء المخطط بالفعلي، وأنها تقوم بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط لغرض تقويم الأداء ووجود نظام تقارير متكامل لم تابعة الأداء وتقويمه في مراكز المسؤولية، ووجود نظام حوافز فاعل يسهم في تعزيز نظام محاسبة المسؤولية في الفنادق

الأردنية. وقد انتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: زيادة التنسيق بين مراكز المسؤولية، والعمل على توضيح العلاقات فيما بينها، والعمل على تفعيل الموازنات التخطيطية وخصوصا في مجال الرقابة، وضرورة إجراء المقارنات بين أرقام الأداء الفعلي وأرقام الأداء المخطط من أجل تقويم الأداء، وإبراز أهمية إعداد التقارير وصياغتها، والعمل على المحافظة على وجود نظام حوافز فاعل، والعمل على تطوير المهارات الإدارية والمحاسبية للعاملين وتنميتها، ورفع مستواهم من خلال عقد الدورات التدريبية، وأن يتم توظيف أصحاب الكفاءات ذوي التأهيل العلمي والخبرات الفنية.

2-3 الدراسات باللغة الإنكليزية

1- دراسة Al-Bawab (2012) بعنوان: " Impact of Decentralization and Responsibility Accounting in Performance Evaluation for The Decentralized Entities at the Yemenian Banks (An Empirical study)"

هدفت هذه الدراسة في التعرف على بيان تأثير اللامركزية للمسؤولية (Decentralization of Responsibility) والمساءلة في تقييم أداء الوحدات الميدانية في البنوك اليمنية، وذلك من خلال:

1- تسليط الضوء على أهمية محاسبة المسؤولية في البنوك اليمنية،

2- التعرف على مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في البنوك اليمنية.

3- التعرف على نقاط الضعف في تطبيق محاسبة المسؤولية في البنوك اليمنية وتقديم مقترحات للتغلب عليها.

4- تحديد المقاييس المالية وغير المالية لتقييم الأداء المستخدمة في تقييم مراكز المسؤولية.

وتم جمع البيانات من خلال توزيع استبيان على العاملين في البنوك اليمنية والمقابلات الشخصية والملاحظات. وتم تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل الثبات للاستبيان (Cronbach's Alpha) و تحليل Spearman Correlation Coefficient وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

1- يتم تقسيم البنوك إلى مراكز مسؤولية كما أنه يتم استخدام المقاييس المالية وغير المالية في تقييم الأداء.

2- لا توجد علاقة بين تحديد مراكز المسؤولية في المستويات الإدارية المختلفة واستخدام المقاييس المالية لتقييم الأداء، في حين توجد علاقة بين تحديد مراكز المسؤولية في المستويات الإدارية المختلفة واستخدام المقاييس غير المالية لتقييم الأداء.

3- عدم وجود علاقة بين استخدام مقاييس مالية لتقييم الأداء واستخدام مقاييس غير المالية لتقييم الأداء.

2- دراسة Akenbor and Ibanichuka (2012) بعنوان: " Creative Accounting Practices in Nigerian Banks"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة المحاسبية الإبداعية في القطاع المصرفي النيجيري والدوافع وراء هذه الممارسات. ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استبانة على 25 مديرا و 25 المحاسبين يعملون في القطاع المصرفي في إقليم العاصمة الاتحادية (FCT) – أبوجا بنيجريا. واستخدمت الدراسة المتوسطات الحسابية واختبار Z (Z–Test) للتحقق من فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي لممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك النيجيرية هو تعزيز القيمة السوقية للأسهم، كما توصلت الدراسة أن هذه الممارسات تتم من خلال المبادئ المحاسبية والتقديرات الشخصية وأن الحل المناسب لمنع هذه الممارسات يتم من

خلال اتباع قواعد مبسطة للحد من التنوعات الحكم المهني في إعداد التقارير المالية. وأوصت الدراسة إلى اعتبار المحاسبة الإبداعية جريمة خطيرة، ويجب على الهيئات المحاسبية والمحاكم والسلطات التنظيمية اعتماد تدبير صارمة لوقف هذه الممارسة

3- دراسة *Jawabreh, at. el.* (2011) بعنوان: " The Extent of Applying the Accounting Responsibility in Aqaba Hotels" هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في فنادق 4-5 نجوم الموجودة بالعقبة في الأردن. وقد تم جمع البيانات الأولية من خلال استبيان تم توزيعه على الموظفين العاملين في هذه الفنادق. وقد تم تحليل الاستبانة من خلال المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار T-Test واختبار Cronbach Alpha واختبار Tukey.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الإيجابية والسلبية حول محاسبية المسؤولية،حيث تمثلت النتائج الإيجابية بانه هناك مراكز مسؤولية محددة في فنادق العقبة، وهناك دعم وتوجيه من المديرين لتحسين أعمال هذه المراكز، وتقوم الفنادق بإعداد الميزانيات على اساس الكفاءة (Efficiently Budgets)، كما تقوم بتحليل التكاليف إلى تكاليف يمكن السيطرة عليها (Controlling Cost) وتكاليف لا يمكن السيطرة عليها (Non-Controlling Cost)، كما أنه يوجد نظام تقارير متكامل عن أداء مراكز المسؤولية في الفندق. في حين تمثلت النتائج السلبية التي توصلت لها الدراسة إلى أن كل مركز مسؤولية ليس له هدف محدد بشكل موضوعي، وإن مراكز المسؤولية لا تساعد بعضها البعض، كما أنه لا يوجد حوافز مادية، ولا يتم تحديد أسباب الفروقات بين النتائج الفعلية وبين ما هو مخطط له، كما أنه لا يتم استخدام اساليب اتصال فعالة بين مراكز المسؤولية، كما أنه لا يتم إعداد تقارير أداء على أسس علمية واضحة.

4- دراسة .Laura, *at. el* (2011) بعنوان: " Cash Flow Reporting and Creative Accounting" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان يمكن للمحاسبة الإبداعية أن تؤثر عن الإفصاح عن التدفقات النقدية بدرجة تؤدي إلى تشويه وإفساد تقييم الأداء المالي. لقد قامت الدراسة بمراجعة الأدبيات ذات الصلة، ومن ثم مناقشة الدراسة المختلفة التي تتحدث عن القضايا المتعلقة بالإفصاح عن التدفق النقدي، وتبلغ عدد هذه الدراسات ما يقرب من 200 دراسات مختارة من قواعد البيانات الدولية. وقد تم اختيار الأفكار الرئيسية والمخاوف المتعلقة التدفق النقدي الخلاق، وتم استخدام التحليل الاستنتاجي تم تحديد طرق واضحة للتلاعب بسيولة الشركة. حيث توصلت الدراسة بأن المحاسبة الإبداعية تنعكس بشكل واضح على التدفق النقدي للشركات، وبالتالي سيؤثر ذلك على تحديد الأداء المالي بشكل دقيق من خلال تقييم التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ويؤدي ذلك إلى احتمال الإفلاس

5- دراسة .Neffati, *et. al* (2011) بعنوان:" Earnings Management, Risk and Corporate Governance in U.S. Companies" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثر مستوى المخاطرة بتطبيق بعض آليات الحوكمة، ومعرفة علاقة مستوى المخاطرة مع ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الأمريكية. حيث استخدمت الدراسة ثلاثة أنواع للمخاطر وهي: مخاطر شاملة، ومخاطر تشغيلية، ومخاطر مالية.

وشملت الدراسة على 222 شركة أمريكية للفترة (1994- 2001). وقد قامت الدراسة على قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج جونز المعدل، بينما تم قياس مستوى المخاطرة من خلال (التغير في مستوى المبيعات، ةنسبة الدين Debt ratio، والتغير في صافي الربح). في حين كانت متغيرات الحوكمة (الملكية، والازدواجية في العمل، وعدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، وحجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، والتعويض والمكافأة).

وتوصلت الدراسة إلى:

- هناك علاقة إيجابية بين كافة أنواع مستوى المخاطرة و ممارسة إدارة الأرباح.
- إن الممارسة الجيدة للحوكمة يؤدي إلى التخفيض من كل من مستوى المخاطرة وممارسة إدارة الأرباح.

وأوصت الدراسة على أخذ متغيرا أخرى للحوكمة مثل:(مجلس التدقيق، وحجم الشركة، ونوع القطاع) حيث يمكن أن تخفض من مستوى المخاطرة.

6- دراسة Hamdan (2010) بعنوان: " The Relationship between Creative Accounting and Dividends Payment: Evidence from Dubai Financial Market " هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قطاع الشركات المساهمة المدرجة في سوق دبي المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة تتكون من 10 شركات، في الفترة الواقعة ما بين 2008-2004، ولقد استخدم الباحث أساليب احصائية مختلفة منها: (Binomial Test) و(Pooled Lased Squares Method).

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة المدرجة في سوق دبي قد مارست أساليب المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدراسة، وقد توصلت الدراسة ايضا انه يوجد علاقة ايجابية ما بين استخدام اساليب المحاسبة الإبداعية والتوزيعات، وقد توصلت الدراسة انه يوجد علاقة سلبية ما بين التوزيعات النقدية والسيولة.

والجدول رقم (3-1) يعرض ملخص للدراسات السابقة كما يلي:

ملخص للدراسات السابقة

الجدول رقم (3-1)

الدراسات باللغة العربية

الباحث والسنة	بلد الدراسة	الأهداف	الأسلوب والعينة	النتائج
قاقيش (2012)	الأردن	التعرف على مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في البنوك التجارية الأردنية، والتعرف على الصعوبات التي تعترض تطبيقها	اعتمدت على استبانة وزعت على أفراد الإدارة العليا والموظفين القياديين	أن نظام محاسبة المسؤولية يطبق في البنوك التجارية الأردنية، وتتوفر لدى البنوك التجارية الاردنية لمقومات نظام محاسبة المسؤولية
محمد (2012)	الأردن	معرفة مدى ممارسة إدارة الأرباح (المحاسبة الإبداعية) للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي، ومعرفة تأثير ممارسة إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان	تم استخدام نسبة ميلر لمعرفة مدى ممارسة إدارة الأرباح (ممارسة المحاسبة الإبداعية) وتحليل الارتباط المتعدد لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة	- إن هناك ممارسات لإدارة الأرباح في قطاعي الصناع والخدمات. - لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وكل من ربحية الشركة وحجم الشركة وسياسة توزيع الأرباح لقطاعي الصناعة والخدمات - يوجد علاقة سلبية ذات دلالة بين ممارسة إدارة الأرباح وطبيعة تمويل الشركة في قطاع الخدمات
حوري (2011)	الأردن	مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الاردنية وكذلك معرفة أثر المتغيرات الديمغرافية والوظيفية والمؤسسية على تقدير العاملين ودرجة تطبيق الجامعات الأردنية	اعتمدت على استبانة وزعت على رؤساء الأقسام والإداريين في الجامعات الأردنية.	- إن مستوى تقدير العاملين في الجامعات المبحوثة للممارسات الدالة على محور نظام محاسبة المسؤولية قد جاء متوسطا - وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في مدى تطبق نظام محاسبة المسؤولية

الباحث والسنة	بلد الدراسة	الأهداف	الأسلوب والعينة	النتائج
القضاة (2011)	الأردن	مدى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المدققين الخارجيين، وكذلك معرفة أثر بعض المتغيرات الديمغرافية والوظيفية والمؤسسية على تقدير المدققين الخارجيين لمدى استخدام الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب المحاسبة الإبداعية في اعداد قوائمها المالية	اعتمدت على استبانة وزعت على المدققين الخارجيين	- إن هنالك درجة تطبيق متدنية لأساليب المحاسبة الإبداعية من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية في جميع قوائمها المالية - تمثل المنافع الإدارية ابرز الدوافع الكامنة وراء استخدام الشركات المساهمة العامة الأردنية للأساليب الإبداعية في إعداد قوائمها المالية - تبين وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في تقدير المبحوثين لمدى استخدام الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب المحاسبة الإبداعية تعزى إلى حجم مكتب التدقيق الذي يعملون فيه
الحلبي (2009)	الأردن	التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، والتعرف على الدور الذي يقوم فيه مدققوا حسابات تلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الخلاقة التي تمارسها مجالس إدارات الشركات المسا همة العامة الأردنية في القوائم المالية المدققة	اعتمدت على استبانة وزعت على المدققين الخارجيين وكبار موظفي الشركات المساهمة العامة الاردنية والمحللين الماليين	- أهمها أن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية تؤثر على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية - ان مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات وبالمقابل يقوم مدقق الحسابات بالإجراءات والاختبارات للازمة للكشف عن هذه الممارسات

الباحث والسنة	بلد الدراسة	الأهداف	الأسلوب والعينة	النتائج
جودة وآخرون (2009)	الأردن	هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية والتعرف على مدى تطبيقها في الفنادق الأردنية	اعتمدت على استبانة وزعت على العاملين في قسم التدقيق الداخلي وقسم المالية في الفنادق من فئة الخمس نجوم والأربع الموجودة في مدينة عمان	الفنادق الأردنية تقوم بتحديد واضح لمراكز المسؤولية، وأنه يتم إعداد موازنات تخطيطية تربط الأداء المخطط بالفعلي، وأنها تقوم بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط لغرض تقويم الأداء ووجود نظام تقارير متكامل لم تابعة الأداء وتقويمه في مراكز المسؤولية، ووجود نظام حوافز فاعل يسهم في تعزيز نظام محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية

الدراسات باللغة الانجليزية

المؤلف والسنة	بلد الدراسة	الأهداف	الأسلوب والعينة	النتائج
Al-Bawab (2012)	اليمن	التعرف على بيان تأثير اللامركزية للمسؤولية والمساءلة في تقييم أداء الوحدات الميدانية في البنوك اليمنية	اعتمدت على استبانة وزعت على العاملين على العاملين في البنوك اليمنية والمقابلات الشخصية والملاحظات	- يتم تقسيم البنوك إلى مراكز مسؤولية كما أنه يتم استخدام المقاييس المالية وغير المالية في تقييم الأداء - عدم وجود علاقة بين استخدام مقاييس مالية لتقييم الأداء واستخدام مقاييس غير المالية لتقييم الأداء
Akenbor and Ibanichuka (2012)	نيجريا	التعرف على مدى ممارسة المحاسبية الإبداعية في القطاع المصرفي النيجيري والدوافع وراء هذه الممارسات	اعتمدت على استبانة وزعت على لى 25 مديرا و 25 المحاسبين يعملون في القطاع المصرفي في إقليم العاصمة الاتحادية (FCT) – أبوجا بنيجريا.	- السبب الرئيسي لممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك النيجيرية هو تعزيز القيمة السوقية للأسهم. - أن هذه الممارسات تتم من خلال المبادئ المحاسبية والتقديرات الشخصية وأن الحل المناسب لمنع هذه الممارسات يتم من خلال اتباع قواعد مبسطة للحد من التنوعات الحكم المهني في إعداد التقارير المالية
Jawabreh, *at. el.* (2011)	الأردن	تحقيق مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في فنادق 4-5 نجوم الموجودة بالعقبة في الأردن	اعتمدت على استبانة وزعت على الموظفين العاملين في هذه الفنادق	- هناك مراكز مسؤولية محددة في فنادق العقبة، وهناك دعم وتوجيه من المديرين لتحسين أعمال هذه المراكز، وتقوم الفنادق بإعداد الميزانيات على اساس الكفاءة كما أنه يوجد نظام تقارير متكامل عن أداء مراكز المسؤولية في الفندق - أن كل مركز مسؤولية ليس له هدف محدد بشكل موضوعي، وإن مراكز المسؤولية لا تساعد بعضها البعض، كما أنه لا يوجد حوافز مادية

المؤلف والسنة	بلد الدراسة	الأهداف	الأسلوب والعينة	النتائج
Laura, *at. el.* (2011)		تحديد ما إذا كان يمكن للمحاسبة الإبداعية أن تؤثر عن الإفصاح عن التدفقات النقدية بدرجة تؤدي إلى تشويه وإفساد تقييم الأداء المالي	قامت بمراجعة 200 دراسات مختارة من قواعد البيانات الدولية ومن ثم مناقشة الدراسة المختلفة التي تتحدث عن القضايا المتعلقة بالإفصاح عن التدفق النقدي	المحاسبة الإبداعية تنعكس بشكل واضح على التدفق النقدي للشركات، وبالتالي سيؤثر ذلك على تحديد الأداء المالي بشكل دقيق من خلال تقييم التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ويؤدي ذلك إلى احتمال الإفلاس
Neffati, *et. al.* (2011)	الولايات المتحدة الأمريكية	معرفة مدى تأثر مستوى المخاطرة بتطبيق بعض آليات الحوكمة، ومعرفة علاقة مستوى المخاطرة مع ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الأمريكية.	شملت على 222 شركة أمريكية للفترة (1994-2001). وقد قامت الدراسة على قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج جونز المعدل،	- علاقة إيجابية بين كافة أنواع مستوى المخاطرة و ممارسة إدارة الأرباح - إن الممارسة الجيدة للحوكمة يؤدي إلى التخفيض من كل من مستوى المخاطرة وممارسة إدارة الأرباح
Hamdan (2010)	الإمارات العربية المتحدة	مدى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قطاع الشركات المساهمة المدرجة في سوق دبي المالي	تم اختيار عينة تتكون من 10 شركات، في الفترة الواقعة ما بين 2004-2008	- أن الشركات المساهمة المدرجة في سوق دبي قد مارست أساليب المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدراسة - يوجد علاقة ايجابية ما بين استخدام اساليب المحاسبة الإبداعية والتوزيعات

3-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تحدثت العديد من الدراسات حول مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في العديد القطاعات والصعوبات التي توجهها وتأثيرها على أداء الشركات، كما تحدثت العديد من الدراسات عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والتأثيرات السلبية التي قد تسببها للشركات.

ويرى الباحث أن مل يميز هذه الدراسة يكمن في وضع الاطار النظري والفكري الذي يمكن توظيفه في تطبيق محاسبة المسؤولية في البنوك في الأردن، وإن استخدام محاسبة المسؤولية لتحسين جودة العمل من خلال الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تسعى لمعرفة دور محاسبة المسؤولية كأسلوب ينعكس إيجابيا على أداء الشركة في الحد من المحاسبة الإبداعية كأسلوب ينعكس سلبا على أداء الشركة.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 المقدمة

4-2 مصادر جمع البيانات

4-3 أداة الدراسة

4-4 طبيعة الدراسة

4-5 مجتمع وعينة الدراسة

4-6 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

4-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 المقدمة

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة، وطبيعة الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب جمع البيانات ومصادرها، بالإضافة الى الاختبارات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وخصائص عينة الدراسة.

4-2 مصادر جمع البيانات

لقد تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويقوم بوصفها وصفا دقيقاً ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا، ثم يعمد إلى تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول الى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه، وذلك بالاعتماد على مصدرين لجمع البيانات وهما:

1- مصادر ثانوية: وتشتمل على الأدبيات المتعلقة بالموضوع في الكتب والدوريات والأبحاث والتقارير والنشرات العربية والأجنبية، بالإضافة الى الوثائق الحكومية والقوانين والأنظمة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري.

2- مصادر أولية: حيث تم تصميم إستبانة وزعت على المدراء ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين في البنوك العاملة بالأردن (انظر الملحق رقم 1).

3-4 أداة الدراسة

بعد الاطلاع على الأدبيات النظرية من كتب ودراسات سابقة، تم إعداد إستبانة الدراسة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أغراض الدراسة، وذلك بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة في هذا الموضوع مثل: بدراسة (القضاة، 2011) ودراسة (الحوري، 2011). ومن ثم تم عرضها على عدد من أعضاء هيئة التدريس لتحكيمها والتأكد من مصداقيتها وشموليتها لتحقيق أهداف الدراسة (انظر الملحق رقم 2).

وقد تكونت هذه الإستبانة من قسمين على النحو الآتي:

القسم الأول: تضمن معلومات عامة أو ما يعرف (بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين) لعينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل، والمسمى الوظيفي.

القسم الثاني: تضمن خمسة محاور:

المحور الأول: يتضمن (8) فقرات للتعرف على دور الهيكل التنظيمي المعد وفقا للأسس العلمية للبنوك العاملة في الأردن في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المحور الثاني: يتضمن (8) فقرات للتعرف على دور نظام المعلومات المحاسبي للبنوك العاملة في الأردن في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المحور الثالث: يتضمن (10) فقرات للتعرف على دور النظام المعياري الذي يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية للبنوك العاملة في الأردن في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المحور الرابع: يتضمن (10) فقرات للتعرف على دور نظام تقارير الأداء الدورية للبنوك العاملة في الأردن في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المحور الخامس: يتضمن (6) فقرات للتعرف دور نظام الحوافز للبنوك العاملة في الأردن في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة موافقة المستجيبين على كل فقرة من فقرات الإستبانة، وتحويلها إلى بيانات رقمية يمكن قياسها ووصفها إحصائيا، حيث كانت هذه الدرجات على النحو التالي: درجة الممارسة (بدرجة كبيرة جدا، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جدا)، وأعطيت الأوزان من 5-1 على التوالي كما يوضحه الجدول رقم (4-1).

جدول رقم (4-1)

درجة الاجابة على محاور الدراسة الخمسة للاستبانة

درجة الاجابة	المقياس
5	بدرجة كبيرة جدا
4	بدرجة كبيرة
3	بدرجة متوسطة
2	بدرجة قليلة
1	بدرجة قليلة جدا

4-4 طبيعة الدراسة

يمكن تصنيف هذه الدراسة على أنها دراسة استكشافية وميدانية، حيث اعتبرت استكشافية لأنها تحاول استكشاف دور محاسبة المسؤولية في الحد من ممارسات المحاسبة في البنوك العاملة في الأردن، وميدانية لأنها استندت في جمع البيانات الأولية على إستبانة تم تطويرها لتحقيق أهداف الدراسة.

وعليه فقد طبق الباحث طريقة اختيار عينة لجمع البيانات وتبويبها وتحليلها من أجل التوصل إلى الاستنتاجات التي تخدم أهداف البحث، حيث تم تطبيق الدراسة على المدراء ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين في البنوك بالأردن. وذلك باستخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات بالإضافة الى الرجوع الى المراجع العلمية والوثائق والإحصائيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

4-5 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بالبنوك العاملة في الأردن والبالغ عددها (23) بنك. وكانت الفئة المستهدفة المدراء ورؤساء الأقسام والموظفين الماليين العاملين في البنوك، والبالغ عددهم (182) وبلغ حجم العينة (105)، وكانت أداة الدراسة استبانة وزعت على عينة الدراسة، وقد تم استرداد (83) استبانة صالحة أي ما نسبته (79%) من الإستبانات الموزعة.

4-6 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

أ – صدق الأداة: ويقصد بها أن أداة الدراسة الإستبانة تقيس فعليا الشيء المراد قياسه، وقد تم اختبار صدق الإستبانة من خلال عرضها على عدد من الأساتذة ذوي الخبرة والكفاءة الذين تكرموا بتحكيمها وتنقيحها وتم أخذ ملاحظاتهم وإجراء التعديلات المطلوبة لرفع سوية الاستبانة وتطويرها وصولا إلى الصيغة النهائية المعتمدة، والملحق رقم (2) يبين أسماء محكمي الاستبانة.

ب– ثبات الأداة: ويقصد بها إمكانية الحصول على نفس نتائج هذه الدراسة عند إعادتها تحت نفس الظروف، وقد تم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل الثبات الاتساق الداخلي بأسلوب كرونباخ–ألفا، وتعتبر هذه القيمة ضعيفة إذا كانت اقل من 60% ومقبولة إذا كانت 61% – 79% وجيدة إذا كانت 80% فأكثر (Sekaran and Bougie, 2010, P325)، حيث تم

استخراج معامل الاتساق الداخلي لكل مجال من مجالات الدراسة على حده، ومن ثم تم استخراج معامل الاتساق الداخلي لجميع فقرات الإستبانة كما هو وارد في الجدول رقم (4–2).

الجدول رقم (4-2)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للأبعاد وللأداة ككل

المجال او البعد	عدد الفقرات	الاتساق الداخلي	مستوى الاتساق الداخلي
المحور الأول: التعرف على دور الهيكل التنظيمي المعد وفقا للأسس العلمية للبنوك العاملة في الأردن في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	8	0.901	جيدة
المحور الثاني: التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبي للبنوك العاملة في الأردن في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	10	0.901	جيدة
المحور الثالث: التعرف على دور النظام المعياري الذي يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية للبنوك العاملة في الأردن في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	10	0.855	جيدة
المحور الرابع: التعرف على دور نظام تقارير الأداء الدورية للبنوك العاملة في الأردن في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	8	0.908	جيدة
المحور الخامس: التعرف دور نظام الحوافز للبنوك العاملة في الأردن في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	6	0.830	جيدة
الأداة ككل (جميع الفقرات).	42	0.947	جيدة

ببين الجدول رقم (4–2) بأن قيمة الفا جيدة ودالة على ثبات أداة الدراسة واتساقها الداخلي لمحاور الدراسة، حيث تراوحت قيمة الفا بين (0.830) في حدها الأدنى و(0.908) في حدها الأعلى. كما وتشير قيمة الفا لأداة الدراسة ككل ولجميع فقراتها إلى وجود درجة ثبات واتساق جيد، حيث بلغت هذه القيمة (0.947).

4–7 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام الرزمة الإحصائية Statistical Package for Social Sciences– SPSS في عملية التحليل واختبار الفرضيات حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- اختبار معامل الاتساق الداخلي باستخدام مقياس كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) بهدف التحقق من التجانس أو الاتساق الداخلي لأداة القياس والتأكد من ثباتها.

2- المتوسطات الحسابية لتحديد معدل استجابة الأفراد المجيبين على أسئلة الإستبانة لمتغيرات الدراسة.

3- الانحرافات المعيارية لقياس درجة التشتت المطلق لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي.

4- اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T- Test) لاختبار فرضيات الدراسة.

ويبين الجدول رقم (4-3) معيار مقياس التحليل الذي تم على أساسه التحليل بناءً على قيم المتوسط الحسابي.

الجدول رقم (4-3)

معيار مقياس التحليل

المتوسط الحسابي	الدرجة
1-2.49	متدنية
أعلى من 2.49 -3.49	متوسطة
أعلى من 3.49-5	عالية

(Sekaran and Bougie, 2003, p.170)

الفصل الخامس

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة

5-1 المقدمة

5-2 الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة

5-3 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الخامس

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة

5-1 المقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية ومناقشتها في ضوء أهداف وأسئلة وفرضيات الدراسة، وسوف يتم البدء بتقديم وصفاً تفصيليا لخصائص عينة الدراسة الديموغرافية والوظيفية، ثم الانتقال بعد ذلك إلى اختبار فرضيات الدراسة.

5-2 الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة

يبين الجدول رقم (5-1) الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة والمكونة من حيث المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل، والمسمى الوظيفي. وهي على النحو التالي:

الجدول رقم (5-1)

توزيع الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	دبلوم	20	24.1
	بكالوريوس	59	71.1
	ماجستير	4	4.8
التخصص العلمي	محاسبة	20	24.1
	علوم مالية ومصرفية	43	51.8
	ادارة اعمال	6	7.2
	أخرى	14	16.9
عدد سنوات الخبرة في مجال العمل	من 1- أقل من 3 سنوات	13	15.7
	من 3 - أقل من 6 سنوات	15	18.1
	من 6 - الى أقل من 10 سنوات	30	36.1
	أكثر من 10 سنوات	25	30.1

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية (%)
المسمى الوظيفي	مدير	4	4.8
	رئيس قسم	10	12.0
	موظف	69	83.1
المجموع		83	100.0

يتضح من خلال تحليل النتائج الموضحة في الجدول رقم (5−1) ما يلي:

أولا – المؤهل العلمي

يلاحظ من الجدول رقم (5−1) أن (22) من المبحوثين يحملون درجة "الدبلوم" أي ما نسبته (24.1 %) من العينة، بينما بلغ عدد المبحوثين من حملة درجة البكالوريوس (59) فرداً وبنسبة بلغت (71.1 %) وهي أعلى نسبة، في حين بلغ عدد المبحوثين من حملة درجة الماجستير (4) أي ما نسبته (4.8%). وتشير هذه النتائج إلى توافر الكوادر البشرية ذات المؤهل العلمي في البنوك العاملة بالأردن.

ثانياً– التخصص العلمي

يتضح من الجدول رقم (5−1) إلى أن أعلى نسبة من عينة الدراسة هم من تخصص "المحاسبة " وبنسبة بلغت (24.1 %)، في حين بلغت نسبة المبحوثين من تخصص" علوم مالية ومصرفية" (51.8 %) وهي أعلى نسبة، أما نسبة الذين لديهم تخصص " إدارة اعمال" فقد بلغت (36.1%) وهي أدنى نسبة، ونسبة الأفراد من تخصصات أخرى فقد بلغت (19.6 %) وهذه التخصصات متمثلة بموظف واحد من تخصص "الرياضيات" وموظف من تخصص "الحاسوب" والباقي من تخصص "اقتصاد مال وأعمال". وتشير هذه النتائج إلى نسبة عالية من المبحوثين من كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال ويمكن أن يكون لديهم معرفة بموضوعي محاسبة المسؤولية والمحاسبة الإبداعية.

ثالثا – عدد سنوات الخبرة في مجال العمل

يشير الجدول رقم (5–1) إلى أن ما نسبته (15.7 %) من المبحوثين لديهم خبرة في مجال العمل تتراوح (من 1 إلى أقل من 3 سنوات) وهي أدنى نسبة. في حين نسبة الأفراد والذين لديهم خبرة تتراوح (من 3 إلى أقل من 6 سنوات) فقد بلغت (18.1 %)، في حين كانت نسبة الأفراد والذين لديهم خبرة المبحوثين في مجال العمل تتراوح (من 6 إلى أقل من 10 سنوات) فقد بلغت (36.1 %) وهي اعلى نسبة، كما بلغت نسبة الأفراد الذين لديهم خبرة (أكثر من 10 سنوات) فقد بلغت (301 %). وتدل النتائج السابقة على أن عينة الدراسة لديهم خبرة جيدة في مجال العمل، وهذا سيؤثر على كفاءة تقييم عينة الدراسة حول موضوعي محاسبة المسؤولية والمحاسبة الإبداعية.

رابعاً – المسمى الوظيفي

يلاحظ من الجدول رقم (5–1) أن (4) من المبحوثين يشغلون منصب "مدير" أي بنسبة بلغت (4.8%)، أما عدد المبحوثين الذين يشغلون منصب " رئيس قسم" (10) فردا أي ما بنسبة بلغت (12 %)، في حين بلغ عدد المبحوثين الذين يشغلون منصب "موظف مالي" (69) فردا وبنسبة بلغت (83.1 %). حيث تتمثل عينة الكاملة من (7) مدارء و(45) رئيس قسم و(130) موظف مالي. وإن التباين في نسب الاستجابة للاستبانة بين مستويات إدارية مختلفة قد يؤثر على وجهات نظر، حيث تعكس العينة وجهات نظر المستويات الادارية المختلفة والتي تعكس التضارب بين الفئات لادارية التي تصدر القرار الاداري وبين الفئات الإدارية التي تنفذ القرار الاداري.

5-3 اختبار فرضيات الدراسة

تتمثل الفرضية الرئيسية للدراسة بما يلي:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور محاسبة المسؤولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك الأردنية.

سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار فرضيات الفرعية الدراسة ومناقشتها وفقاً للمحاور الخمسة للدراسة.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور هيكل التنظيمي معد وفقا للأسس العلمية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى والجدول أدناه يبين ذلك.

جدول (5-2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معيار مقياس التحليل
1	إن تحديد الاختصاصات ومسؤوليات كل وظيفة في البنك ومراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.7711	1.09684	عالية
2	إن منح مدير مركز المسؤولية الصلاحيات المناسبة لأداء مسؤولياته يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.6747	1.01343	عالية
3	إن التحديد الواضح للعمليات والأنشطة التي يتم انجازها في مراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.6024	1.08132	عالية
4	إن الوضوح في كيفية تقسيم العمل بين العاملين في البنك ومراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.5181	0.96729	عالية
5	إن التحديد الواضح للهيكل التنظيمي للبنك ومراكز المسؤولية فيه يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.4699	1.00411	متوسطة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معيار مقياس التحليل
6	إن وضوح العلاقة بين مراكز المسؤولية في البنك يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.4096	1.18975	متوسطة
7	إن وجود عدد كافي من الأفراد لتأدية المهام داخل مراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.3253	1.24066	متوسطة
8	إن وجود قدر كاف من المهارة والخبرة لدى العاملين للقيام بأعمال مراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.3012	1.14482	متوسطة
	دور الهيكل التنظيمي المعد وفقا للأسس العلمية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	**3.5090**	**0.84256**	**عالية**

يبين الجدول (5-2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.3012-3.7711)، حيث جاءت الفقرة " إن تحديد الاختصاصات ومسؤوليات كل وظيفة في البنك ومراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.7711)، بينما جاءت الفقرة " إن وجود قدر كاف من المهارة والخبرة لدى العاملين للقيام بأعمال مراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.3012). وبلغ المتوسط الحسابي "دور الهيكل التنظيمي المعد وفقا للأسس العلمية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية " ككل (3.5090)، وهي عالية بناء على الجدول رقم (4-3).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) – معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "T" كما هو مبين في الجدول رقم (5-3).

جدول (5-3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "T" للفقرات مقارنة بالمعيار (3) للفرضية الفرعية الأولى

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دور الهيكل التنظيمي المعد وفقا للأسس العلمية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	83	3.5090	0.84256	37.943	1.64	82	0.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالـة احصـائية ($a \leq 0.05$) بين المتوسط الحسـابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "T" 37.943 وبدلالة احصائية بلغت (0.000)، وبهذا يتم رفض هذه الفرضية " لا يوجد أثر ذات دلالة إحصـائية لدور هيكل التنظيمـي المعد وفقا للأسس العلمية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "، وقبول الفرضية البديلة " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور هيكل التنظيمي المعد وفقا للأسس العلمية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور نظام المعلومات المحاسبي للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية والجدول أدناه يبين ذلك.

جدول (5-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معيار مقياس التحليل
1	إن الوضوح في القواعد والسياسات المحاسبية المستخدمة يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.8434	1.23448	عالية
2	إن عملية حصر وتسجيل كافة الإيرادات لمركز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.7952	1.29501	عالية
3	إن وجود ربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي للبنك يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.7711	1.09684	عالية
4	إن عملية حصر وتسجيل كافة التكاليف لمركز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.7229	1.01589	عالية
5	إن وجود ربط بين عناصر التكاليف وبين مراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.6867	0.98684	عالية
6	إن عملية تبويب عناصر التكاليف بشكل صحيح وسليم لمركز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.6024	1.05853	عالية
7	إن عملية تبويب عناصر الإيرادات بشكل صحيح وسليم لمركز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.4819	1.29126	متوسطة
8	إن وجود فصل لعناصر التكاليف التي يمكن التحكم فيها، عن عناصر التكاليف التي لا يمكن التحكم فيها لكل مركز مسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.4337	1.14968	متوسطة
دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية		**3.6672**	**0.88092**	**عالية**

يبين الجدول (5-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.4337-3.8434)، حيث جاءت الفقرة "إن الوضوح في القواعد والسياسات المحاسبية المستخدمة يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.8434)، بينما جاءت الفقرة "إن وجود

فصل لعناصر التكاليف التي يمكن التحكم فيها، عن عناصر التكاليف التي لا يمكن التحكم فيها لكل مركز مسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.4337). وبلغ المتوسط الحسابي " دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية " ككل (3.6672)، وهي عالية بناء على الجدول رقم (4-3).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "T" كما هو مبين في الجدول رقم (5-5).

جدول (5-5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "T" للفقرات مقارنة بالمعيار (3) للفرضية الفرعية الثانية

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	83	3.6672	.88092	37.926	1.64	82	0.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية (a ≤0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "T" 37.926 وبدلالة احصائية بلغت (0.000)، وبهذا يتم رفض هذه الفرضية " لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور نظام المعلومات المحاسبي للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ". وقبول الفرضية البديلة " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور نظام المعلومات المحاسبي للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "

الفرضية الفرعية الثالثة لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور نظام معياري يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة والجدول أدناه يبين ذلك.

جدول (5-6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معيار مقياس التحليل
1	إن تقدير التكاليف المعيارية بناءاً على دراسة علمية من قبل أشخاص مهنيين يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.6747	1.07191	عالية
2	إن استخدام الموازنة التخطيطية أساساً لمقارنة الأنشطة الفعلية مع التقديرية بما يحقق الرقابة أثناء التنفيذ يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.5181	1.30067	عالية
3	إن استخدام الموازنات التخطيطية في تقدير تكاليف وإيرادات مراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.4940	0.95475	متوسطة
4	إن وضع المعايير على أسس تناسب طبيعة هدف مركز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.4940	1.15160	متوسطة
5	إن فصل الموازنة التخطيطية الخاصة بمركز مسؤولية محدد عن الموازنة الإجمالية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.3133	1.28716	متوسطة
6	إن مشاركة مراكز المسؤولية في وضع معايير التكاليف التي تخصها يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.2892	1.20497	متوسطة
7	إن مساهمة كل فرد مسؤول في المركز بإعداد الموازنة التخطيطية في مجال نفوذه يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.1687	1.36881	متوسطة
8	عندما تكون معايير التكاليف واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها فإن ذلك يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.1566	1.14212	متوسطة

9	إن مشاركة وتعاون العاملين في مختلف مراكز المسؤولية في إعداد الموازنة التخطيطية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.1084	1.37053	متوسطة
10	إن وضع معيار التكاليف بشكل مرن يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	3.0723	1.34149	متوسطة
دور النظام المعياري الذي يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية		**3.3289**	**0.80721**	**متوسطة**

يبين الجدول (5-6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.0723-3.6747)، حيث جاءت الفقرة " إن تقدير التكاليف المعيارية بناءاً على دراسة علمية من قبل أشخاص مهنيين يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.6747)، بينما جاءت الفقرة " إن وضع معيار التكاليف بشكل مرن يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.0723). وبلغ المتوسط الحسابي دور النظام المعياري الذي يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية " ككل (3.3289)، وهي متوسطة بناء على الجدول (4-3).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "T" كما هو مبين في الجدول رقم (5-7).

جدول (5-7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "T" للفقرات مقارنة بالمعيار (3) للفرضية الفرعية الثالثة

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دور النظام المعياري الذي يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	83	3.3289	0.80721	37.571	1.64	82	0.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية (a ≥ 0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "T" 37.571 وبدلالة احصائية بلغت (0.000)، وبهذا يتم رفض هذه الفرضية " لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور نظام معياري يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "، وقبول الفرضية البديلة " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور نظام معياري يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور نظام تقارير الأداء الدورية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية **الرابعة** والجدول أدناه يبين ذلك.

جدول (5-8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معيار مقياس التحليل
1	إن متابعة الانحرافات المهمة بعد وضع وسائل علاجها يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	4.0723	1.07956	عالية
2	إن ربط البيانات الواردة في التقارير بالأشخاص المسؤولين عن حدوثها يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.8961	1.02063	عالية
3	إن توجيه التقارير وفقا لخطوط السلطة والمسؤولية في الهيكل التنظيمي يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.8072	1.15249	عالية
4	إن قياس تقارير رقابة الأداء في كل مركز مسؤولية على حده يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.7349	1.10525	عالية

5	إن دراسة وتحليل الانحرافات المهمة الواردة في التقارير يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.7108	1.01849	عالية
6	إن وضع وسائل لعلاج أسباب الانحرافات يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.6867	1.22900	عالية
7	إن تحديد أسباب حدوث الانحرافات يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.6506	1.12004	عالية
8	إن تحديد الجهة المسؤولة عن حدوث كل انحراف يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.5663	1.13903	عالية
9	إن احتواء التقارير على مقارنة بين التكاليف والإيرادات الفعلية بالتكاليف والإيرادات المخططة يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.5422	1.25233	عالية
10	إن إعطاء كافة الانحرافات الواردة في التقارير نفس الأهمية النسبية أثناء دراستها يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.0723	1.05672	متوسطة
دور نظام تقارير الأداء الدورية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.		**3.6629**	**.85483**	**عالية**

يبين الجدول (5-8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.0723-4.0723)، حيث جاءت الفقرة " إن متابعة الانحرافات المهمة بعد وضع وسائل علاجها يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.0723)، بينما جاءت الفقرة " إن إعطاء كافة الانحرافات الواردة في التقارير نفس الأهمية النسبية أثناء دراستها يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.0723). وبلغ المتوسط الحسابي "دور نظام تقارير الأداء الدورية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" ككل (3.6629)، وهي عالية بناء على الجدول رقم (4-3).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) – معيار قبول الفرضية– باستخدام اختبار "T" كما هو مبين في الجدول رقم (5-9).

جدول (5-9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "T" للفقرات مقارنة بالمعيار (3))

للفرضية الفرعية الرابعة

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دور نظام تقارير الأداء الدورية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	83	3.6629	0.85483	39.038	1.64	82	0.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية (a ≤0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "T" 39.038 وبدلالة احصائية بلغت (0.000)، وبهذا يتم رفض هذه الفرضية " لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور نظام تقارير الأداء الدورية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "، وقبول الفرضية البديلة " لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور نظام تقارير الأداء الدورية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لدور نظام الحوافز في البنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الخامسة والجدول أدناه يبين ذلك.

جدول (5-10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الخامسة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معيار مقياس التحليل
1	إن منح الإدارة العليا حوافز مادية عند وصول الأفراد للأهداف المخطط لها مسبقاً يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.8313	1.44677	عالية
2	إن إعادة النظر بشكل دوري في نظام الحوافز المعمول به في البنك يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.6988	1.48763	عالية
3	عندما تكون قرارات الحوافز تتم على أسس موضوعية وعلى أساس الكفاءة فإن ذلك يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.6506	1.31069	عالية
4	إن منح الإدارة العليا حوافز معنوية عند وصول الأفراد للأهداف المخطط لها مسبقاً يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.5060	1.45982	عالية
5	إن رضا الموظفين عن نظام الحوافز المعمول به في البنك يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.3855	1.28624	متوسطة
6	إن الحوافز تتناسب مع طبيعة المسؤوليات المكلف بها الأفرد وفقاً للهيكل التنظيمي يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.3133	1.13619	متوسطة
	دور نظام الحوافز في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	**3.5643**	**0.99994**	**عالية**

يبين الجدول (5-10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الخامسة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.3133-3.8313)، حيث جاءت الفقرة " إن منح الإدارة العليا حوافز مادية عند وصول الأفراد للأهداف المخطط لها مسبقاً يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.8313)، بينما جاءت الفقرة إن الحوافز تتناسب مع طبيعة المسؤوليات المكلف بها الأفرد وفقاً للهيكل التنظيمي يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.3133). وبلغ

المتوسط الحسابي " دور نظام الحوافز في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية " ككل (3.5643)، وهي عالية بناء على الجدول رقم (4-3).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) – معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "T" كما هو مبين في الجدول رقم (5-11).

جدول (5-11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "T" للفقرات مقارنة بالمعيار (3)) للفرضية الفرعية الخامسة

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دور نظام الحوافز في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	83	3.5643	0.99994	32.474	1.64	82	0.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية (a ≤0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "T" 32.474 وبدلالة احصائية بلغت (0.000)، وبهذا يتم رفض هذه الفرضية " لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية دور لنظام الحوافز في البنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "، وقبول الفرضية البديلة " لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية دور لنظام الحوافز في البنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

تمهيد

6-1 الاستنتاجات

6-2 التوصيات

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضا ملخصا لأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة كما يلي:

6-1 الاستنتاجات

بناء على نتائج التحليل الاحصائي توصلت الدراسة إلى ما يلي:

إن التطبيق الجيد والسليم لمقومات محاسبية المسؤولية (التنظيم الإداري السليم أو الهيكل التنظيمي، والنظام المحاسبي، ونظام للتكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية لمراكز المسؤولية، وتقارير الأداء لمراكز المسؤولية، ونظام الحوافز) يساعد في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية كما يلي:

1- بناء هيكل تنظيمي سليم بحيث يقوم بصياغة العلاقات بين مراكز المسؤولية وأساليب التعامل مع بعضها بشكل واضح وسليم، كما يتم تحديد صلاحيات ومسؤوليات مدراء مراكز المسؤولية، ويتم ذلك من خلال تحديد الاختصاصات ومسؤوليات بشكل واضح ودقيق لمراكز المسؤولية، كما أن يتم منح مدراء مراكز المسؤولية للصلاحيات بشكل يتناسب مع المهام والأنشطة والأهداف المطلوبة منهم.

2- بناء نظام محاسبي قوي بحيث يتم متابعة ومراقبة العمليات التي تتم داخل وبين مراكز المسؤولية بحيث يقيس الأداء الفعلي لمراكز المسؤولية ويكشف الأخطاء والتلاعبات والتجاوزات التي قد تحدث، ويتم ذلك من خلال اتباع سياسات محاسبية واضحة تتصف بالثبات في عملية القياس المحاسبي للتكاليف والإيرادات لمراكز المسؤولية، والثبات أيضا في عملية الافصاح عن الأحداث المحاسبية التي تتم في مراكز المسؤولية والتي تنتج عن قرارات مدراء مراكز المسؤولية بحيث تمكن الإدارة العليا من تحديد التكاليف والإيرادات التي يمكن التحكم بها من قبل مدراء المراكز ومراقبتها لمنع أي تلاعبات أو تجاوزات قد يتبعها مدراء مراكز المسؤولية وذلك من حلال ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية.

3- الاعتماد على الموازنات التخطيطية في الرقابة على أداء وقرارات مدراء مراكز المسؤولية تحد من ممارسة إدارة الأرباح، ويتم ذلك من خلال وضع المعايير على أسس تناسب طبيعة أهداف مراكز المسؤولية وانشطتها، واستخدام الموازنة التخطيطية أساساً لمقارنة الأنشطة الفعلية مع التقديرية بما يحقق الرقابة أثناء التنفيذ وذلك من فبل اشخاص مهنيين ومؤهلين في عملية الرقابة واكتشاف التلاعبات التي قد يمارسها مدراء مراكز المسؤولية، ولعل أن قسم التدقيق الداخلي يعتبر حاليا من أهم الأقسام في الشركات التي تطبق هذه اساليب الموازنات التخطيطية وتقييم الأداء من اجل اكتشاف التجاوزات والأخطاء المقصودة وغير المقصودة من قبل مراكز المسؤولية.

4- إن الاستعانة بتقارير الأداء من تقييم اداء مدراء مراكز المسؤولة هو نتاج تطبيق مقومات محاسبة المسؤولية المتمثلة بالهيكل التنظيمي والنظام المحاسبي والتكاليف المعيارية، فمن خلال متابعة الانحرافات المهمة وربطها بالأشخاص المسؤولين عن حدوثها وذلك من خلال احتواء

التقارير على مقارنة بين التكاليف والإيرادات الفعلية بالتكاليف والإيرادات المخططة فإنه يساهم في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية لمدراء مركز المسؤولية، كما أن دراسة وتحليل الانحرافات المهمة الواردة في التقارير يساهم بشكل فعال في وضع وسائل لعلاج أسباب هذه الانحرافات وعدم تكرارها في المستقبل.

5- تحسين وتطوير نظام الحوافز، حيث أن الحوافز المادية والمعنوية كالترقية الوظيفية يعتبر من أهم دوافع ممارسة المحاسبة الابداعية، لذلك يجب أن توضع الحوافز بشكل موضوعي وعلمي بحيث تقوم بمكافأة الأفراد الذين يستحقونها ومعاقبة الأفراد المقصرين. ويتم ذلك من خلال احتواء التقارير على مقارنة بين التكاليف والإيرادات الفعلية بالتكاليف والإيرادات المخططة.

6- توفير الكوادر العلمية المؤهلة وذوات الخبرة التي يقوم بدراسة ووضع الموازنات التخطيطية وذلك بعد مناقشتها مع مدراء مراكز المسؤولية، وقارنت الأداء الفعلي لمراكز المسؤولية ليس فقط مع الموازنات التخطيطية وإنما يتعدى ذلك إلى المقارنة مع أداء الشركات المنافسة والتعرف على أسباب الانحرافات إن وجدت وتحليلها بشكل موضوعي ودون تحيز.

7- إن تطبيق مقومات محاسبة المسؤولية في الحد من ممارسة محاسبة الابداعية لا تكفي لوحدها، بل يجب أن تتظافر باقي الأقسام كلجنة التدقيق وقسم التدقيق الداخلي مع بعضها من أجل الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية

6-2 التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1- توعية المجتمع وأصحاب المصالح بالآثار السلبية لظاهرة المحاسبة الابداعية.

2- توعية المجتمع وأصحاب المصالح بأهمية محاسبة المسؤولية والفوائد المرجوة منها في حال تطبيقها بشكل صحيح.

3- توسيع الأبحاث التي تحد من ظاهرة المحاسبة الابداعية لتشمل متغيرات أخرى وفي قطاعات مختلفة.

4- سن قوانين وعقوبات صارمة على الأفراد الذين يقومون بممارسة المحاسبة الابداعية.

5- إعطاء دورات حول أساليب وآليات الكشف عن ممارسة المحاسبة الابداعية وطرق الحد من هذه الممارسات.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الكتب

1) الحارس، أسامة. 2004. **المحاسبة الإدارية.** الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان.

2) شاهين، علي عبد الله. 2008. **محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية.** الطبعة الثانية، الجامعة الإسلامية غزة.

3) الفضل، مؤيد. وعبد الكريم، شعبان. 2003 **.المحاسبة الادارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة.** دار زهران للنشر، عمان، الطبعة الأولى.

4) الرجبي، محمد تيسير عبد الحكيم. 2004. **المحاسبة الإدارية.** الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

5) زامل، احمد محمد. 2000. **المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي**، معهد الإدارة، الرياض.

6) كحالة، جبرائيل. وحنان، رضوان. 1998. **محاسبة التكاليف المعيارية – رقابة واثبات.** الطبعة الثانية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان.

7) أبو نصار، محمد. 2002. **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

<u>البحوث في المجلات والدوريات</u>

1) جودة، عبد الحكيم. الشيخ، عماد. والسبوع، سليمان. 2009. **مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية- دراسة ميدانية.** مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد: 9، العدد: 2، ص 23-49.

2) حمادة، رشا. 2010. **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية.** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد: 26، العدد: 2، ص 87-118.

3) خشارمة، حسين. والعمري، احمد. 2004. **قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الأجهزة الحكومية الأردنية – دراسة ميدانية،** مجلة أبحاث اليرموك، مجلد: 20، العدد: 1.

4) شتيوي، أيمن. 2009. **دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية علي ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.** المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة ، جامعة طنطا، مصر، العدد: 1.

5) عيسى، سمير. 2008. **أثر جودة المرجع الخارجي على عمليات إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية.** مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد ٤٥، العدد ٢.

6) فخر، نواف. 1998. **محاسبة المسؤولية – والظروف الملائمة لتطبيقها.** مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد: 20 ، العدد: 1.

7) ميدة، إبراهيم. 2003. **نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية – واقع وتطلعات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 19، العدد: 2.

الرسائل الجامعية

1) الحلبي، ليندا حسن. 2009. **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية.** رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان – الأردن.

2) حوري، سرحان زياد. 2011 . **مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الأردنية**". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد – الأردن.

3) جبريل، نائل عبد الله حسين. 1999. **محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية – دراسة ميدانية.** رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق– الأردن.

4) قاقيش، ياسر محمود. 2012. **مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في البنوك التجارية الأردنية** . رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد – الأردن.

5) القضاة، علاء محمد. 2011. **مدى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.** رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد – الأردن.

6) القري، ميسون. 2010. "**دوافع واساليب المحاسبة الابداعية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية**". رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض– السعودية.

7) كلّاب، يعرب. 2008. **مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود – دراسة تطبيقية**. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين.

8) محمد، محمد عبد الكريم. 2012. **إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح : دراسة مقارنة بين الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد – الأردن.

9) مرتجى،احمد رمضان. 2007. **قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الفلسطينية –دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين.

10) مكي، سالم توفيق. 2009. **مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية: دراسة تحليلية على المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة**. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين.

11) المومني، محمد. 2006، **تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**. أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

<u>وقائع المؤتمرات والندوات</u>

1) أبو عجيلة، عماد. وحمدان، علام. (2010). **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح- دليل من الأردن**، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية ، جامعة اليرموك، إربد – الأردن، أيار 2010، نشر جامعة اليرموك إربد – الأردن.

2) الرفاعي، إبراهيم. 2010. **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية.** الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية

Books

1) Drury, Colin. 1992. **Management and Cost Accounting,** Third edition, Chapman and Hall.
2) Dutta, S. Griffin, T. Jett, K. Kooiman, J. Petro, L. and Wan, S. 2010. **Financial Decision Making: Part 2**. Version 3, USA.
3) Garrison, Ray H. 2006. **Managerial Accounting,** 6th Edition, Irwin.
4) Hilton, Ronald. 1991. **Managerial Accounting ,** Mc Graw-Hill.
5) Horngren, Charles T. and others. 2005. **Management And Cost Accounting** , Prentice-Hall, Inc. ,London.
6) Howard, S. (2002). **Financial Shenanigans**. 2nd ed, Mc-Graw Hill

7) Mulford, C. and Comisky, E. (2002). **The Financial Number Game**. 3rd ed, John Wiley and Sons.

8) Sekaran, U. Bougie, R. (2003). **Research Methods for Business**. 4th Edition Wiley.

9) Sekaran, U. Bougie, R. (2010). **Research Methods for Business.** 5th Edition Wiley

Articles:

1) Al-Bawab, A. (2012). "**Impact of Decentralization and Responsibility Accounting in Performance Evaluation for The Decentralized Entities at the Yemenian Banks (An Empirical study)".** *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, Vol. 3 Issue 11.

2) Akenbor, C. and Ibanichuka, E. (2012). **Creative Accounting Practices in Nigerian Banks**. *An International Multidisciplinary Journal*, Vol. 6, No. 26, pp. 23-41.

3) Bergstresser, D. Philippon, T. (2004). **"CEO Incentive and Earnings Management"**. *Journal of Financial Economic*, Vol. 80, pp 511-515.

4) Clikeman, P. 2003. **Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the**

Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use. Available at: http://news-business.vlex.com/vid/tread-proactive-educating-perils-searching-53166464 in date: 19/02/2013.

5) Diana, B.and Madalina, D. (2009). "**Is Creative accounting a form of Manipulation**". *Economic Science Series*, Vol. 17, Issue. 13.
6) Fields, T. Lys, T. and Vincent, L. (2001). **"Empirical Research on Accounting Choices"**. *Journal of Accounting and Economic*, Vol. 31, Issue. 1-3.
7) Francis, J. Hanna, D. and Vincent, L. 1996. **Causes and Effects of Discretionary Asset Write-Offs**. *Journal of Accounting Research*, Vol. 34.
8) Ghosh, S. (2010). "**Creative Accounting: A Fraudulent Practice Leading to Corporate Collapse"**. *Research and Practice in Social Science*, Vol. 6, No. 1.
9) Hamdan, A. (2010). **"The Relationship between Creative Accounting and Dividends Payment: Evidence from Dubai Financial Market"**. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Beninese*, Vol. 2, No. 7.

10) Healy, P. and Wahlen, J. (1999). "**A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting**". *Accounting Horizons*, Vol. 13.

11) Jawabreh, O. Jaradat, M. Wedyan, L. and Alrawashdeh, I. (2011). "**The Extent of Applying the Accounting Responsibility in Aqaba Hotels**". *International Research Journal of Finance & Economics*. Issue 69.

12) Laura, N. Dumitru, M. and Razvan, M. (2011). "**Cash Flow Reporting and Creative Accounting**". *Annals of the University of Oradea, Economic Science Series*., Vol. 20 Issue 2.

13) Mackenzie, C. (1998**). "The Choise of Criteria in Ethical Investment Busines Ethics"** *A Euorpean Review***,** Vol. 7. Issue. 2. p 134.

14) Mashaykekhi, B. Azar, E. (2008). **"Earning Management and Long Run Performance in Iranian IPO Companies"**. Available at: http://jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=3153 at date 20/01/2013

15) Neffati, A. Ben Fred, I. and Schalck, C. (2011). "**Earnings Management, Risk and Corporate Governance in U.S. Companies**" . *Corporate Ownership & Control*, Vol. 8, pp. 170- 176.

16) Philips, J. Dincus, M. and Rego, S. (2003). **"Earning Management: New Evidence Based on Deferred Tax Expense"**. *The Accounting Review*, Vol.78, No. 2, pp 491- 521.

17) Revisine, L.(1991). **"The Selective Financial Misrepresentation Hypothesis"**. *Accounting Horizon*, Vol. 5, Issue. 4.

الملحقات

ملحق (1)

جامعة جرش

كلية الاقتصاد و العلوم الادارية

قسم المحاسبة

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية بعنوان **دور محاسبة المسؤولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك العاملة في الأردن** وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة جرش.

لذا نثمن تعاونكم في إنجاز هذه المهمة العلمية، علما أن جميع البيانات سوف يتم التعامل معها بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الباحث: محمد محمود بني هاني
المشرف الأستاذ الدكتور: ابراهيم فتوح
للاستفسار:0797312828

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع المناسب

1. المؤهل العلمي:

دبلوم ☐ بكالوريوس ☐

ماجستير ☐ دكتوراه ☐

2. التخصص العلمي:

محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية ☐

إدارة أعمال ☐ تسويق ☐

أخرى ☐ اذكرها من فضلك.................

3.عدد سنوات الخبرة في مجال العمل:

من 1– أقل من 5 سنوات ☐ من 5 – أقل من 10 سنوات ☐

من 10 – الى أقل من 15 سنوات ☐ أكثر من 15 سنوات ☐

4. المسمى الوظيفي:

مدير ☐ رئيس قسم ☐ موظف مالي ☐

القسم الثاني:

فيما يلي مجموعة من الفقرات المتعلقة بمعرفة دور محاسبة المسؤولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك الأردنية، حيث تعني المحاسبة الابداعية بأنها الاجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية من خلال الاستفادة من الخيارات والمبادئ المحاسبية.

أمام كل فقرة من هذه الفقرات خمس خيارات للإجابة يمثل كل منها درجة موافقتك على مضمون الفقرة. حيث يتضمن الخيار الخامس (5 درجات) يعني أعلى الدرجات من الموافقة على مضمون الفقرة، الخيار الرابع (4 درجات)، الخيار الثالث (3 درجات)، الخيار الثاني (درجتين)، الخيار الأول يمثل (درجة واحدة) وتمثل عدم الموافقة إطلاقا على انطباق مضمون الفقرة.

الرجاء قراءة كل فقرة ووضع إشارة (x) عند البديل الذي يعكس رأيك.

القسم الثاني:

المحور الأول: التعرف ما إذا كان هناك دور للهيكل التنظيمي المعد وفقا للأسس العلمية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

رقم السؤال	الفقرة	درجـــة الممـــــارسة				
		بدرجة كبيرة جدا (5)	بدرجة كبيرة (4)	بدرجة متوسطة (3)	بدرجة قليلة (2)	عدم الموافقة (1)
1	إن التحديد الواضح للهيكل التنظيمي للبنك ومراكز المسؤولية فيه يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
2	إن الوضوح في كيفية تقسيم العمل بين العاملين في البنك ومراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
3	إن منح مدير مركز المسؤولية الصلاحيات المناسبة لأداء مسؤولياته يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
4	إن وجود قدر كاف من المهارة والخبرة لدى العاملين للقيام بأعمال مراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
5	إن تحديد الاختصاصات ومسؤوليات كل وظيفة في البنك ومراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
6	إن وضوح العلاقة بين مراكز المسؤولية في البنك يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
7	إن وجود عدد كافي من الأفراد لتأدية المهام داخل مراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
8	إن التحديد الواضح للعمليات والأنشطة التي يتم انجازها في مراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					

المحور الثاني: التعرف ما إذا كان هناك دور لنظام المعلومات المحاسبي للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

رقم السؤال	الفقرة	درجـــة الممـــــارسة				
		بدرجة كبيرة جدا (5)	بدرجة كبيرة (4)	بدرجة متوسطة (3)	بدرجة قليلة (2)	عدم الموافقة (1)
1	إن الوضوح في القواعد والسياسات المحاسبية المستخدمة يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
2	إن عملية حصر وتسجيل كافة التكاليف لمركز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
3	إن عملية حصر وتسجيل كافة الإيرادات لمركز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
4	إن عملية تبويب عناصر التكاليف بشكل صحيح وسليم لمركز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
5	إن عملية تبويب عناصر الإيرادات بشكل صحيح وسليم لمركز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
6	إن وجود ربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي للبنك يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
7	إن وجود ربط بين عناصر التكاليف وبين مراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
8	إن وجود فصل لعناصر التكاليف التي يمكن التحكم فيها، عن عناصر التكاليف التي لا يمكن التحكم فيها لكل مركز مسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					

المحور الثالث: التعرف ما إذا كان هناك دور لنظام معياري يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

رقم السؤال	الفقرة	درجـــة الممـــارسة				
		بدرجة كبيرة جدا (5)	بدرجة كبيرة (4)	بدرجة متوسطة (3)	بدرجة قليلة (2)	عدم الموافقة (1)
1	إن وضع المعايير على أسس تناسب طبيعة هدف مركز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
2	عندما تكون معايير التكاليف واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها فإن ذلك يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
3	إن وضع معيار التكاليف بشكل مرن يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
4	إن مشاركة مراكز المسؤولية في وضع معايير التكاليف التي تخصها يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
5	إن تقدير التكاليف المعيارية بناءاً على دراسة علمية من قبل أشخاص مهنيين يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
6	إن استخدام الموازنات التخطيطية في تقدير تكاليف وإيرادات مراكز المسؤولية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
7	إن فصل الموازنة التخطيطية الخاصة بمركز مسؤولية محدد عن الموازنة الإجمالية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
8	إن مساهمة كل فرد مسؤول في المركز بإعداد الموازنة التخطيطية في مجال نفوذه يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
9	إن مشاركة وتعاون العاملين في مختلف مراكز المسؤولية في إعداد الموازنة التخطيطية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					
10	إن استخدام الموازنة التخطيطية أساساً لمقارنة الأنشطة الفعلية مع التقديرية بما يحقق الرقابة أثناء التنفيذ يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية					

المحور الرابع: التعرف ما إذا كان هناك دور لنظام تقارير الأداء الدورية للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

رقم السؤال	الفقرة	درجة الممارسة				
		بدرجة كبيرة جدا (5)	بدرجة كبيرة (4)	بدرجة متوسطة (3)	بدرجة قليلة (2)	عدم الموافقة (1)
1	إن توجيه التقارير وفقا لخطوط السلطة والمسؤولية في الهيكل التنظيمي يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
2	إن قياس تقارير رقابة الأداء في كل مركز مسؤولية على حده يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
3	إن ربط البيانات الواردة في التقارير بالأشخاص المسؤولين عن حدوثها يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
4	إن احتواء التقارير على مقارنة بين التكاليف والإيرادات الفعلية بالتكاليف والإيرادات المخططة يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
5	إن دراسة وتحليل الانحرافات المهمة الواردة في التقارير يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
6	إن إعطاء كافة الانحرافات الواردة في التقارير نفس الأهمية النسبية أثناء دراستها يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
7	إن تحديد أسباب حدوث الانحرافات يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
8	إن تحديد الجهة المسؤولة عن حدوث كل انحراف يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
9	إن وضع وسائل لعلاج أسباب الانحرافات يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
10	إن متابعة الانحرافات المهمة بعد وضع وسائل علاجها يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					

المحور الخامس: التعرف ما إذا كان هناك دور لنظام الحوافز للبنوك الأردنية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

رقم السؤال	الفقرة	درجـــة الممــــارسة				
		بدرجة كبيرة جدا (5)	بدرجة كبيرة (4)	بدرجة متوسطة (3)	بدرجة قليلة (2)	عدم الموافقة (1)
1	إن منح الإدارة العليا حوافز مادية عند وصول الأفراد للأهداف المخطط لها مسبقاً يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
2	إن منح الإدارة العليا حوافز معنوية عند وصول الأفراد للأهداف المخطط لها مسبقاً يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
3	إن الحوافز تتناسب مع طبيعة المسؤوليات المكلف بها الأفرد وفقاً للهيكل التنظيمي يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
4	إن رضا الموظفين عن نظام الحوافز المعمول به في البنك يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
5	عندما تكون قرارات الحوافز تتم على أسس موضوعية وعلى أساس الكفاءة فإن ذلك يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
6	إن إعادة النظر بشكل دوري في نظام الحوافز المعمول به في البنك يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					

ملحق (2) قائمة المحكمين أداة الدراسة

الرقم	الأســـم	التخصـص	مـكان العمل
1	أ. د. ابراهيم فتوح	محاسبة	جامعة جرش
2	أ. د. حسن زكي	محاسبة	جامعة إربد الأهلية
3	د. فراس أبو دلبوح	محاسبة	جامعة إربد الأهلية
4	د. أحمد يحيى عياصرة	نظم معلومات محاسبية	جامعة إربد الأهلية
5	د. عاطف عقيل البواب	محاسبة	جامعة جرش